

أوراق

العلاقات المصرية الأمريكية 1950 - 2011

الدكتور. السيد أمين شلبي

رقم 15

فهرس:

- عرض عام
- السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة: من العهد الملكي إلى العهد الناصري (التوقعات والقيود)
- أنور السادات: العلاقة مع "الشريك الكامل" الأمريكي
- حسنى مبارك: بين التعاون والاختلاف
- البعد الاقصادى والتجارى والمساعدات فى العلاقات المصرية الأمريكية
- إدارة أوباما ومستقبل العلاقات المصرية الأمريكية
- الخلاصة

عرض عام

منذ منتصف السبعينيات وفي أعقاب حرب أكتوبر 1973، شهدت العلاقات المصرية الأمريكية، عملية مراجعة وإعادة تقييم شاملة لتوجهاتها وارتباطاتها الإقليمية والدولية، تحولاً جذرياً من حالة التوتر والخصومة التي ميزتها في حقبة الخمسينيات والستينيات، وإن لم تخلُ من لحظات الالتقاء والتعاون، إلى حالة التفاهم والتعاون الذي وصل إلى درجة "الشراكة الكاملة" أو "العلاقات الخاصة" بل والإستراتيجية بين البلدين، وقد استمر هذا الطابع المميز للعلاقات، والذي خلا تقريباً من أية غيوم حتى بداية الثمانينيات، وهو تاريخ رحيل الرئيس أنور السادات وتولّى الرئيس مبارك الرئاسة في أكتوبر 1981.

وبالرغم من أن السياسة الخارجية المصرية منذ تولّى الرئيس مبارك قد حافظت على الأسس التي تطورت عليها العلاقات المصرية الأمريكية في عهد الرئيس السادات إلا أنه في ظل عملية إعادة التوازن في علاقات مصر الإقليمية والدولية وتصحيح بعض الاختلالات التي حدثت فيها، وبشكل خاص في علاقات مصر العربية - قد بدأت العلاقات المصرية الأمريكية تشهد - إلى جانب الاتفاق حول قضايا أساسية إقليمية وثنائية وأهدافها النهائية - عدداً من التمايزات والاختلافات حول مضمون هذه القضايا وأسلوب التعامل معها وأولوياتها بالنسبة للبلدين.

وفي هذا الإطار - وبشكل خاص في حقبة التسعينيات ومن خلال خبرات إدارة علاقاتهما الإقليمية وثنائية - طور البلدان عدداً من الآليات تصورها أنها أكثر كفاءة وفعالية في إدارة علاقاتهما وخاصة في المجالات الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية.

في هذه الدراسة نتابع بشيء من التفصيل السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة عبر العهود الثلاثة التي مرت بها منذ الخمسينيات خلال عهود الرؤساء: عبد الناصر والسادات ومبارك. هذا التتبع سيساعد في تحديد أصول القضايا التي تطورت عليها العلاقات وكانت موضع اتفاق أو اختلاف، وبالتركيز على الاهتمامات المصرية فيها، ورؤيتها لمصالحها في هذه العلاقة، كذلك سوف نبحت فيما استحدثته السياسة الخارجية المصرية، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، ومن آليات لإدارة العلاقات في الميادين الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية، ومحاولة رصد خبرات أداء هذه الآليات ومؤشراتها بالنسبة لمستقبل العلاقات.

السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة: من العهد الملكي إلى العهد الناصري (التوقعات والقيود)

فى نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات - والنظام الملكى فى مصر فى طريقه للأفول - توقعت السياسة الخارجية المصرية وعملت على الحصول على تأييد الولايات المتحدة لمصر فى جهودها لإجلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس، وكذلك الحصول على أسلحة حديثة للجيش المصرى. وقد حكم مدى استجابة الولايات المتحدة للتوقعات المصرية عددا من الاعتبارات المتضاربة، فمن ناحية بدأ رجال التخطيط والإستراتيجيون فيها يشعرون بأن الوجود البريطانى فى مصر والعالم العربى أصبح من مخلفات الماضى، وأن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت مهياة لى تخلف بريطانيا وتجردها من مركزها ونفوذها المسيطر فى مصر، وإقامة أساس متين للعلاقات المصرية الأمريكية لا يفسدها الارتباط مع الاستعمار والإمبريالية البريطانية، غير أنه من ناحية أخرى كانت بدايات ودبلوماسية الحرب الباردة تملى الحاجة إلى وجود غربى مستمر فى السويس، وضرورة دعم التعاون الأنجلو - أمريكى.

وقد جاء تأثير اعتبارات الحرب الباردة فى السياسة الأمريكية خاصة بعد الحرب الكورية واكتسابها أبعاد عالمية، جاء لى يرجح سيطرة الاعتبار الثانى تجاه مصر، وكان من نتيجة اشتراك الولايات المتحدة فى الإعلان الثلاثى الذى قيّد شحنات السلاح إلى الشرق الأوسط وخاصة مصر، وهو ما علّق عليه وزير خارجية مصر آنذاك محمد صلاح الدين بأنه مؤامرة للإبقاء على مصر ضعيفة وتبرير الوجود البريطانى¹. وقد كانت نفس الاعتبارات المتصلة بتأثير اعتبارات الحرب الباردة على السياسة الأمريكية، بل وتعمقها، هى نفسها التى أثرت - إن لم تكن قد صاغت فى النهاية توجهات ثورة يوليو 1952 فى مصر تجاه الولايات المتحدة. والواقع، ورغم اختلاف السياق الأيدولوجى ونظم الحكم، فإنه مثلما توجهت مصر فى العهد الملكى للولايات المتحدة لى تحصل منها على التأييد السياسى والدبلوماسى لإنهاء الوجود البريطانى فى مصر، وكذلك كمصدر للسلاح، كذلك كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، هو التوجه الأول لقادة النظام الجديد فى مصر فى بحثهم عن مصادر لتلبية متطلبات أهدافهم الاقتصادية والعسكرية المبكرة. ففضلا عن حرص قادة الثورة فى أيامها الأولى على عدم التدخل البريطانى لحماية النظام الملكى، فإن الاعتماد على الولايات المتحدة منذ البداية قد تركز حول مشروعين رئيسيين:

أ- بناء الجيش المصرى وتحديثه خاصة فى ضوء خبرة قادة الثورة فى حرب فلسطين.

1 حسن نافعة، "سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة: معضلة البحث عن نقطة توازن فى سياسة مصر الخارجية"، مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988.

ب- رفع المستوى المعيشى للشعب المصرى والذى تبلور حول مشروع السد العالى وحيويته فى هذا الشأن.

وفى الاتصالات الممتدة التى أجرتها مصر مع الولايات المتحدة حول هذين المطلبين - السلاح وتمويل السد العالى- كان واضحا علاقة الارتباط التى أقامتها أمريكا بين استعدادها لتلبية هذين المطلبين وبين استجابة مصر لمشروعات الأمن الإقليمى فى المنطقة ابتداء من مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ثم حلف بغداد والذى تطور إلى اتفاقية الدفاع المركزى CENTO. وحيث رفض جمال عبد الناصر هذا الربط معتبرا أن الشعب المصرى ليس مستعدا بعد طرد الإنجليز ربط مصر بقوة كبرى أخرى¹، فإن جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكى فى أول زيارة له للمنطقة فى مايو 1953 أكد أن المعونة العسكرية الاقتصادية تعتمد على تحالف مصر مع المحور الدفاعى الغربى. وقد جاءت الغارة الإسرائيلية على غزة فى 28 فبراير 1955، والتى قتل فيها 102 من المصريين وجرح 4 منهم، لكى تضع النظام الثورى الجديد فى مصر وقادته فى وضع مهين²، الأمر الذى جعل جمال عبد الناصر يكرر طلباته العسكرية من الولايات المتحدة، غير أنه بعد محاولات وزيارات وفود عسكرية مصرية إلى واشنطن استخلص عبد الناصر أنها لم ينتج عنها إلا "الوعود المعسولة" ومستخلصا أن النفوذ اليهودى والصهيونى له أثر ضخم هناك، واعتقد أنه "سيكون أعجوبة الأعاجيب إن حصلنا على شيء". وإزاء هذا الاقتناع، والضغط العسكرية الإسرائيلية كما بدت فى الغارة على غزة، تطلع عبد الناصر إلى مصادر أخرى توفر له التأييد الدولى، ورأى هذه المصادر فى الدول الناهضة الجديدة فى آسيا وأفريقيا وقادتها الذين يبشرون بعدم الانحياز، والتى رغم رداء عدم الانحياز إلا أنها بتكوينها كانت تحمل معانى ورواسب العداء المترسب للكولونيالية الغربية وامتدادها فى الاستعمار الجديد، وإسقاطاته على الولايات المتحدة، كما وجد هذه المصادر فى العالم الاشتراكى وقيادته السوفيتية التى كانت قد بدأت تدرك قيمة الجيل الجديد من القادة الوطنيين من أمثال عبد الناصر وما يمكن أن يقدموه من فرص للاتحاد السوفيتى فى مناطق كانت احتكارا للغرب. وقد تبلور هذا الاتجاه إلى الدول الجديدة فى مؤتمر باندونج فى أبريل 1955 كى يكون مدخلا عريضا لالتقاء التيار الوطنى والقومى المصرى بتيار عدم الانحياز البازغ، وتبلور على المستوى السوفيتى فى صفقة الأسلحة التشيكية لمصر والتى أعلن عنها فى 27 سبتمبر 1955 وهى الصفقة التى وقعت على "جون فوستر دالاس" - كما وصفها - "كالصاعقة"، وكانت بحق خطأ فاصلا فى السياسة الخارجية المصرية نحو الولايات المتحدة بل كانت من عوامل الحرب الباردة حول الشرق الأوسط.

وإذا كانت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر قد حسمت مسألة مطالب مصر العسكرية من الولايات المتحدة وجعلت من الاتحاد السوفيتى المصدر الرئيسى للتسليح بالنسبة لمصر لعقدين قادمين، فإن

1 Amin El Sayed Shalaby, 1992, "Egypt's Foreign Policy 1952-1992"Security Dialogue, SAGE Publication, PRIO, NO.3.

2 Geoffrey Aronson "From Sideshow to Center Stage: US Policy Towards Egypt 1940-1956", Lymme Reinner Publisher.1986, pp. 19-22.

المطلب الثانى المتعلق بتمويل السد العالى ظل مفتوحا على الأقل من جانب السياسة المصرية، فقد ظل عبد الناصر وزملاؤه يفضلون أن يتم بناء السد العالى من خلال كونسورتيوم دولى، وحيث كانت الشكوك مازالت تمتلكهم حول المعانى السياسية والأيدولوجية لتواجد الخبراء السوفيت فى عمليات بناء السد العالى، ولعل هذا ما جعل عبد الناصر يصف صفقة السلاح السوفيتى على أنها "مجرد صفقة واحدة". أما على المستوى الأمريكى، ورغم أن صدمة صفقة الأسلحة التشيكية كانت ومازالت قائمة، إلا أن ثمة نقاشا بدأ يدور داخل السياسة الأمريكية حول أهمية الالتفات للتعاملات الاقتصادية والاجتماعية التى تجرى فى مجتمعات الدول النامية والمشكلات الاقتصادية التى تواجهها، كما نوقش اعتبار أن رفض تمويل السد العالى قد يدفع عبد الناصر إلى قبول العرض السوفيتى الذى كان وزير الخارجية السوفيتى "شبييلوف" قد أعلنه فى 10 أكتوبر 1955 لتقديم مساعدات فنية للمشروعات فى البلدان العربية بما فيها مشروع السد العالى، مما يجعله يندفع ويرتبط بشكل أكثر بمشروعات مناقضة للمصالح الأمريكية. من هذا التقدير من جانب مصر والولايات المتحدة بدأت اتصالات بين مصر والبنك الدولى حول شروط وإجراءات تمويل قرض مقترح بـ200 مليون دولار. ورغم الخلافات التى ظهرت حول هذه الشروط إلا أنها سويت خلال الزيارة التى قام بها "يوجين بلاك" للقاهرة وبتأييد من "دالاس" فى يناير 1956. غير أن هذا الاستعداد من جانب الولايات المتحدة كان مقدمة لاختبار جديد لنوايا عبد الناصر تجاه أهداف أشمل للولايات المتحدة وخاصة تجاه السلام مع إسرائيل، وهذه الأهداف التى ناقشتها بعثة أندرسون فى الشهور الأولى من عام 1956 وكانت تعمل على تحقيق لقاء بين عبد الناصر وبن جوربون، وحيث كان الاعتقاد الأمريكى بأن المخططات السوفيتية حول الشرق الأوسط يمكن إفشالها، وتفريغ صفقة الأسلحة التشيكية من مضمونها، وتحقيق سلام إسرائيلى مصرى مما سوف يؤدى إلى ربط مصر بالولايات المتحدة بشكل أوثق (وهو المفهوم الذى سنراه يتحقق بعد قرابة عقدين) وقد جاء فشل مهمة أندرسون ورفض عبد الناصر لمقترحاته لى يتآكل الاستعداد لتمويل السد العالى، وفى تصريحات علنية متتالية أكد دالاس اقتناعه بأن عبد الناصر معاد للغرب، واتخذ من اعترافه بجمهورية الصين الشعبية فى مايو 1956 دليلا على تحالف عبد الناصر مع معسكر العدو، وحيث أعلنت الخارجية الأمريكية بعدها إعادة النظر فى العلاقات الأمريكية المصرية. ورغم كل هذه الغيوم ظل السفير المصرى فى واشنطن يتمسك بالأمل فى إمكان التوصل لاتفاق، كما قد جرت زيارة جديدة ثالثة قام بها يوجين بلاك للقاهرة حيث ناقش مع عبد الناصر الطلبات الأمريكية البريطانية. وقد تناقضت الروايات الأمريكية حول نتائج هذه الزيارة مع رواية يوجين بلاك لها حيث نفى أن عبد الناصر قدّم شروطا جديدة، بل أوضح أن فهمه كان أن عبد الناصر سوف يقبل المذكرات الأمريكية البريطانية التى لم يكن قد قبلها من قبل. ورغم وصول السفير المصرى أحمد حسين إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتفويض من عبد الناصر لى يبلغ قبول مصر للشروط الأمريكية البريطانية إلا أن السفير المصرى فى لقائه مع جون فوستر دالاس ووجه بقوله "إننا قد توصلنا إلى نتيجة نشعر معها أن المشروع ليس ملائما للظروف الراهنة، وأنه سيكون إجهادا

كبيراً للاقتصاد المصري".¹

وهكذا سيسدل الستار عن فصل حاسم في تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية سيظل يحدد ويوجه هذه العلاقات وحتى نهاية عهد عبد الناصر في سبتمبر 1970، على أن الرفض الأمريكي لتمويل السد العالي وتأثيراته خاصة على توجهات السياسة الخارجية المصرية لم يحل دون حدوث لحظات من التعاون مثل تلك التي أملاها العدوان على مصر في نهاية 1956 وكان الموقف الأمريكي المعارض له من عوامل انحساره، وإن كانت الدوافع الأمريكية في هذا الموقف لم تكن إرضاء لمصر وإنما رؤيتها للمصالح الأمريكية الأشمل في المنطقة. وليس غريباً أن يصدر في أعقاب الحدث وفي يناير عام 1957 مشروع أيزنهاور الذي أعاد تأكيد الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، وربط الأمن فيها بشكل مباشر بأمن أوروبا. كذلك سوف نلاحظ أنه في أوائل عام 1959 وفي ظل توتر وجدل أيديولوجي بين مصر والاتحاد السوفيتي استفادت مصر من القانون الأمريكي 480 لفائض الحاصلات الزراعية والذي ظل يتجدد بلا مشاكل حتى عام 1964 واستفادت مصر بمقتضاه بما قيمته 900 مليون دولار.²

بخلاف لحظات التوافق والتعاون تلك التي تلت الفترة من (1954- 1956) فإن العلاقات المصرية الأمريكية سوف تعود لتواجه فترة مماثلة من التوترات والاختلافات دارت حول رؤية كل منهما لسلوك الأخرى في عدد من القضايا التي تتصل بأهدافها ومصالحها. وقد ارتبطت هذه الفترة بمجيء رئيس أمريكي جديد هو ليندون جونسون، 1964، وجاء وهو يحمل معه فيما يتعلق بالشرق الأوسط صداقة عميقة لإسرائيل، وأفكاراً مسبقة غير إيجابية نحو مصر تكوّنت لديه من أزمة السويس واختلافه مع إيزنهاور حول تخليّيه عن حلفاء أمريكا الأوروبيين، بل إنه وهو نائب للرئيس لم يكن يتفق مع كينيدي حول ما اعتبره مواقف ضعيفة تجاه مصر وبلدان العالم الثالث بوجه عام³ وموضوعياً ارتبطت أفكار جونسون هذه وتطورت مع تطور وعمق التورط الأمريكي في فيتنام، والذي كان جونسون وراءه وهو الوضع الذي توافق مع تصاعد الشكاوى الأمريكية من سلوك مصر في منطقتها: من دعم لتيار القومية العربية، وحركات التحرر الوطني، وتحديدًا في الجنوب العربي والوضع في اليمن، ومناهضة نظم حكم صديقة للولايات المتحدة في المنطقة، والموقف المصري من حركات التحرر الوطني في العالم الثالث وتجمعاته وما يتضمنه من مواقف معادية للولايات، هذا فضلاً عما رأته الولايات المتحدة تصاعداً في اتجاهات التسلح، وخاصة الأسلحة غير التقليدية، واستكشاف إمكانات التسلح النووي.

هذه الرؤية الأمريكية للسلوك المصري - خلال النصف الأول من الستينيات - كانت موضع نقاش

1 Ibid, p. 22.

2 Joseph Lorenz, 1990, "Egypt and the Arabs", (Boulder, co.: West view), p.47.

2 محمد حسنين هيكل، "الانفجار 1967"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

وحوار بين مسؤولين ومبعوثين أمريكيين فى القاهرة ومع عبد الناصر، وفى رسائل متبادلة بينه وبين جونسون، هذه الرؤية هى التى رسّخت فى التفكير الأمريكى ما عبر عنه مسؤولون أمريكيون من أضرار تلحقها السياسة المصرية بالمصالح الأمريكية، واعتبارهم أنه رغم الانشغال الأمريكى فى فيتنام إلا أن الشرق الأوسط أهم للمصالح الأمريكية. وقد حدث أن التقت آراء جونسون حول مصر وعبد الناصر مع آراء العناصر المؤثرة فى البيت الأبيض والبنجاجون والخارجية وخاصة بعد التغييرات التى أتت بكل من والت ويوجين روستو فى البيت الأبيض والخارجية، وأرثر جولدبرج فى الأمم المتحدة، حيث التقت آراؤهم أنه لا فائدة من كل المحاولات التى تجرى للتفاهم مع عبد الناصر.

وبفعل هذا توالى المؤشرات على لسان عدد من كبار الساسة الدبلوماسيين من أن جونسون - وتحت وقع فيتنام - يريد أن يترك زمام الأمور لإسرائيل فى الشرق الأوسط، ويطلقها لتصفية حسابات مع عبد الناصر، وأن جونسون - وفقا لما أعرب عنه دين راسك ليوثانت - لم يعد يطبق اسم ناصر، ولم يعد أحد يستطيع أن يفتح أمام جونسون موضوعا يتصل بمصر. كل هذه المؤشرات وغيرها - والتى غابت للأسف عن صانع القرار المصرى خلال مقدمات حرب 1967- هى التى أوحى بأن الضربة الإسرائيلية كانت بالتشاور والتنسيق مع الولايات المتحدة، والتوافق مع أعلى المستويات فيها ممثلة فى البيت الأبيض ورئيسه.

وهكذا تنتهى مرحلة أخرى من مراحل التفاعل الصراعى بين الولايات المتحدة ومصر خلال العهد الناصرى، وحيث ستقطع مصر علاقاتها الدبلوماسية مع واشنطن، وإن ظلت الدولتان تحتفظان بأقسام لرعاية المصالح بينهما، ومن خلالها سوف تبدأ مستويات من الاتصالات حول إجراءات توفير حل سلمى لنتائج حرب 1967، وسوف تأخذ هذه الاتصالات فى بعض مراحلها مخاطبة على مستوى الرؤساء مثل الخطاب الذى وجهه الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس الأمريكى نيكسون فى أول مايو 1970 وتضمن نداء للمطالبة بوقف الدعم الأمريكى لإسرائيل، وإعلان الولايات المتحدة عجزها عن إلزام إسرائيل بالانسحاب. وقد تلا هذا النداء المقترحات التى تقدمت بها الولايات المتحدة وعرفت "بمبادرة روجرز" فى 14 يونيو 1970، وفسرتها بأنها "استجابة" لنداء الرئيس ناصر إلى الرئيس الأمريكى، والتعبير عن الأمل فى خلق مناخ ملائم لاستعادة العلاقات الدبلوماسية، وهى المبادرة التى أعلنت مصر فى 22 يوليو 1970 قبولها لها.

ونتصور أن نداء عبد الناصر إلى الرئيس الأمريكى والاستجابة الأمريكية بتقديم مبادرة روجرز، كان من العلامات المميزة لاقتربات السياسة المصرية فى عهد عبد الناصر والتى تميزت بالتعقيد. فهى فى جانب تدرك عمق الارتباط والدعم الأمريكى لإسرائيل ومن ثم مناقضتها للأهداف المصرية والعربية، وتدرك أهميتها من ناحية أخرى فى أية تسوية سياسية يمكن أن تعالج نتائج حرب 1967 فضلا عن الصراع العربى - الإسرائيلى. وسوف يجيء رحيل عبد الناصر لى ينهى فصلا عاصفا فى العلاقات المصرية - الأمريكية، وهو وإن كان قد خلق مناخا سيكولوجيا لاحتمال تنقية أجواء

العلاقات بين البلدين¹ إلا أنه لم يكن من الممكن تغيير طبيعة هذه العلاقات إلى تحول جذرى فى توجهات أى منهما تجاه الآخر وتجاه إدارة الصراع العربى- الإسرائيلى، وهو التحول الذى سيقتررب باشتعال حرب أكتوبر ونتائجها وتداعياتها، وفى أعقابها، غير أن العنصر الحاسم فى هذا التحول كان فى تولّى الرئيس أنور السادات بمكوناته الشخصية وميوله ومعتقداته الحكم فى مصر فى أكتوبر 1971.

1 المرجع السابق.

أنور السادات: العلاقة مع "الشريك الكامل" الأمريكي

مثلما واجه جمال عبد الناصر وزملاؤه من قادة ثورة يوليو 1952 مشكلة السيادة وجلاء البريطانيين عن منطقة القناة، كذلك واجه أنور السادات بعد توليه السلطة مشكلة تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي¹، في هذه المرحلة كان واضحا أن جميع المقترحات والمبادرات التي بذلت منذ نهاية حرب 1967 لتحقيق تسوية سياسية تضمن جلاء إسرائيل عن سيناء قد فشلت بفعل التعنت الإسرائيلي.

لذلك كان اختيار الحرب قد تبلور لدى السادات. والواقع أنه رغم الإنجاز العسكري الذي حققته مصر خاصة في المرحلة الأولى من الحرب، إلا أن عددا من المفاهيم والتصورات بدأت تتطور في تفكير السادات حول طبيعة وإدارة مستقبل النزاع مع إسرائيل، وحول مصر وعلاقتها مع شركائها العرب خلال هذه العملية، وكذلك حول أدوار القوى الكبرى وخاصة القوتين العظميين وقتئذ. فقد تصور السادات أن النزاع مع إسرائيل والمراحل والحروب التي شهدتها قد بلغ مرحلة من التعقيد لم تعد معها الحرب هي الوسيلة لحسم هذا النزاع بالنسبة للطرفين، ولذلك فقد تصور أن المراحل القادمة هي مراحل الدبلوماسية والمفاوضات. في هذا الشأن وبالنظر لتقييمه لدور مصر ومكانتها التي جعلها القائد الطبيعي للعرب، فإنه أينما سيتجه فإن الآخرين سوف يتبعونه²، أما فيما يتعلق بتصوره لأدوار الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي فيما هو مقبل عليه، فقد كان من الواضح أن السادات بداية لم يكن يرتاح إلى النموذج السوفيتي ونظامه الاجتماعي ونسقه الأيديولوجي، على العكس فيما يتعلق بالنموذج الأمريكي والغربي بوجه عام، والذي كان في أعماقه يود أن تكون مصر جزءا منه. ومن ثم كان اعتقاده أن مصالح مصر وتطورها إنما يخدمه - بشكل أكثر - التوافق مع هذا النموذج والتعاون معه. أما على مستوى النزاع مع إسرائيل فقد كان يؤمن أن الولايات المتحدة بارتباطاتها والتزاماتها مع إسرائيل هي القوة الدولية الوحيدة القادرة على تحقيق تسوية سياسية، وتمتلك في هذا 90% من أوراق اللعبة.

غير أن السادات ومنذ توليه السلطة - في أكتوبر 1971 حتى أكتوبر 1973 - ظل ملتزما بالخطوط الرئيسية لسياسة عبد الناصر تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بل إنه ذهب إلى أبعد في استمرار خصوصية العلاقة مع الاتحاد السوفيتي بتوقيعه معاهدة صداقة وتعاون معه في مايو

1 محمد حسنين هيكل، مرجع سابق.

2 Alfred Atherton, Jr., 1988, "Egypt and the US Interests", "Foreign Policy Institute", Washington, D.C. March, p. 3.

1972، الأمر الذى لم يقدم عليه ناصر. غير أن هذا الاتجاه توازن معه عدد من التحركات والإشارات التى كانت كما سيتضح بشكل أكثر فى وقت لاحق - موجهة فى معظمها إلى الولايات المتحدة وتمهيدا لبناء علاقات جديدة معها وإقناعها بأنه يمكن أن يتخلص من النفوذ السوفيتى فى مصر بل والمنطقة. كان أول هذه الإشارات إطاحته بمجموعة من السياسيين المعروفين بولائهم لعبد الناصر وارتباطاتهم الأيديولوجية مع الاتحاد السوفيتى، أما الخطوة الثانية فكانت مطالبته فى يوليو 1972 الخبراء العسكريين السوفيت بمغادرة مصر، وهو القرار الذى أريك مستشاريه واعتبره هنرى كسينجر خسارة للروس لم تكلف أمريكا شيئاً، بل جعله يقول "إذا كان السادات قد أبلغه بمثل هذا الاتجاه لكان مجبراً على تقديم مقابل له..". حيث كان إخراج النفوذ العسكرى السوفيتى من المنطقة من الأهداف الإستراتيجية للسياسة الأمريكية.

ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الولايات المتحدة إلا أن السادات حرص على فتح قنوات خلفية للاتصالات معها، ومن خلالها استقبل الرئيس الأمريكى محمد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى المصرى فى واشنطن عام 1973، وكان أول اتصال يتم على مستوى البيت الأبيض منذ عام 1967 كما جرت لقاءات بين حافظ إسماعيل وهنرى كسينجر فى لقاءين حاسمين فى واشنطن وباريس فى فبراير ومايو 1973 وتجلّى هذا الحسم فى صياغة قرار القيادة المصرية تجاه الحرب². غير أن التحول الحاسم فى العلاقات المصرية الأمريكية سوف يحدث ربما خلال حرب أكتوبر، وترتيبات وقف إطلاق النار الذى تم بتنسيق وجهود أمريكية مباشرة، الأمر الذى يفتح الطريق لدور متقدم بل وحاسم للدبلوماسية الأمريكية فى ترتيبات ما بعد الحرب، والتى بدأت باتفاقيتى فض الاشتباك الأول والثانى على الجبهة المصرية حتى سبتمبر 1975، وهما الاتفاقيتان اللتان ستصبحان، فى التحليل الأخير هما المدخل الطبيعى والمؤدى إلى زيارة السادات للقدس ثم إلى اتفاقيتى كامب ديفيد فى سبتمبر 1978 ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية فى مارس 1979، وهو التطور الذى بلغت به العلاقات المصرية - الأمريكية قمة تطورها وتحولها، ومن خلالها أحدثت مصر تحولاً جذرياً فى علاقاتها الدولية ونقلتها من الارتباط والتعاون الوثيق مع الاتحاد السوفيتى إلى علاقات الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب، بل إن الأمر تحول إلى مستوى القطيعة بين مصر والاتحاد السوفيتى، وأصبحت مصر من القوى المناوئة للسياسة السوفيتية ليس فقط فى منطقتها بل وفيما وراءها كذلك³.

وقد انتهى الأمر بمغادرة السفير السوفيتى للقاهرة وسحب السفير المصرى فى موسكو. وهكذا حققت الولايات المتحدة أكبر إنجاز كانت السياسة الأمريكية تسعى إليه منذ الخمسينيات: إضعاف النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط، وتحقيق سلام بين مصر، باعتبارها أكبر قوة عربية، وبين إسرائيل. مقابل هذا كان ثمة ثمن اقتصادى دفعته الولايات المتحدة فى صورة مساعدات اقتصادية

1 P.J. Vatikiotis, 1978, "Nasser and his Generation", Palgrave Macmillan, p. 33.

2 Heikel, Mohamed, "The Sphinx and the Commissar", London: Collins 1978, pp. 86-88.

3 Joseph Lorenz, "Egypt and the Arabs", (Boulder, co.:West view 1990), p. 45.

وعسكرية لكل من مصر وإسرائيل وكانت تمثل النسبة الكبرى من مساعدات أمريكا الخارجية. ومما له دلالاته على مسار العلاقات المصرية - الأمريكية، ليس فقط في الحقبة الساداتية، وإنما في تطورها وتفاعلاتها بعد ذلك، وهو ما خاطب به الرئيس الأمريكي كارتر الرئيس الراحل أنور السادات خلال مقابله له في البيت الأبيض في أبريل 1977: "أستطيع أن أرى إمكانية أن تكون علاقاتنا في المجالات الاقتصادية والسياسية بعد عشر سنوات من الآن في قوة علاقاتنا (الولايات المتحدة الأمريكية) مع إسرائيل".¹ غير أن كارتر سرعان ما أضاف شرطا حاسما، فقد لاحظ أن مثل هذه العلاقات الأمريكية - المصرية سوف تعتمد إلى حد كبير على علاقات قوية بين مصر وإسرائيل. وهكذا، ومثلما يعبر ويليام كوانت فإن الرئيس الأمريكي بدلا من أن يقدم علاقات ثنائية قوية كان واضحا أن العلاقات المصرية الأمريكية يجب أن تشمل أيضا إسرائيل. ورغم هذا الربط الأمريكي، وإن لم يثر مشكلة كبيرة خلال السنوات القليلة التي ارتبطت بنشوة اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية، إلا أنها سوف تمثل أحد الضغوط الرئيسية على العلاقات المصرية الأمريكية فيما بعد السادات. والواقع أن عبارة كارتر كانت تخاطب لدى السادات رغبة حقيقية وتوقعا أن يكون ثمة تعادل Parity في علاقة الولايات المتحدة مع كل من مصر وإسرائيل، وكان في سبيل ذلك مستعدا لأن يقدم مصر كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة، إن لم يكن كبديل لإسرائيل، فعلى الأقل لكي يقلل من اعتماد أمريكا على إسرائيل في المنطقة. وفي سبيل إثباته ذلك وإضافة لجهوده لمقاومة النفوذ السوفيتي في المنطقة وما وراءها، بدأ السادات مستعدا لتقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة في مطارات مصر وموانئها، ففي عام 1974 وافق السادات على أن تقوم السفن الأمريكية التابعة للأسطول الأمريكي بأربع زيارات ودية للموانئ المصرية كل عام رفعت بعد ذلك إلى ثمانى زيارات، وكان ذلك يمثل خدمة عظيمة للأسطول الأمريكي الذى كان عاجزا وقتها عن توفير الموانئ التى يمكن استخدامها فى منطقة شرق البحر المتوسط، كذلك ذهب السادات فى فبراير عام 1975 إلى أن يقترح على وزير الدفاع الأمريكى جورج براون، أن تقوم الولايات المتحدة بتجديد واستخدام قاعدة رأس بناس على ساحل البحر الأحمر ولم تبد الولايات المتحدة وقتها اهتماما بهذا العرض، وعندما تجدد هذا الاهتمام طالبت السادات بتقديم تعهد مكتوب اتفقا مع التشريعات الأمريكية حتى يمكن توفير التمويل اللازم للقاعدة، وقد تردد السادات فى تقديم هذا التعهد ثم قدم بعد هذا خطابا وصف بالغموض خلال زيارته لواشنطن عام 1981.²

ومثلما كانت للسادات توقعاته الكبيرة من الولايات المتحدة، كذلك كانت لواشنطن توقعاتها المبالغ فيها، ففيما يقول هيرمان ايلتس السفير الأمريكى السابق فى مصر فى عهد السادات، كانت واشنطن تعتبر أن السادات هو مصر ولم تول اهتماما واجبا للقوى والآراء المعارضة التى كان من المتوقع أن تؤكد نفسها إن عاجلا أو آجلا. كذلك كان للجانبين توقعاتهما المشتركة المبالغ فيها عن إدارة وقدرة الطرف الآخر على التأثير فى شؤون الشرق الأوسط، مثلما توقع السادات أن تقنع واشنطن إسرائيل

1 محمد حافظ إسماعيل، "أمن مصر القومي في عصر التحديت"، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1987.

2 Raymond Baker, 1990, "Sadat and After" Harvard University Press, p. 196.

فيما يتعلق بقضية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وأن تقنع حليفتها السعودية بتأييد اتفاقية كامب ديفيد، كذلك خاب التوقع الأمريكي في أن يستطيع السادات التغلب على المعارضة العربية لكامب ديفيد وبقاء وضع مصر في معسكرها العربي¹.

1 William Quandt, "American-Egyptian Relations", American Arab Affairs.

حسنى مبارك: بين التعاون والاختلاف

كان الأسلوب الدستوري المنظم الذى تولى به الرئيس مبارك الحكم فى أكتوبر 1981 شاهدا فى الواقع على الاستقرار السياسى الأساسى لمصر. غير أن هذا لم يخف أن الوقت الذى تولى فيه كان يتميز بالغليان السياسى الداخلى وكان النسيج القومى والاجتماعى لمصر يتعرض للاهتزاز. فقد جاء اغتيال السادات بعد عام من التوتر الداخلى وعدم الاستقرار كان من سماته صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفتنة طائفية لم تعهدها مصر، ومخاصمة النظام لأبرز الشخصيات السياسية والفكرية من ذوى الانتماءات التى جمعت بين اليمين واليسار. وعلى هذا كان الهدف الرئيسى أمام الرئيس الجديد هو استعادة وتحقيق التوازن والاستقرار إلى الواقع السياسى والاجتماعى. غير أن الحاجة إلى استعادة التوازن فى سياسة مصر الخارجية لم تكن أقل أهمية، وكان فى مقدمة أولوياتها هو تصحيح العلاقة مع العالم العربى. هذا الاعتبار الأخير هو الذى جعل من أقوى التحديات التوصل إلى صيغة تجمع ما بين استمرار علاقات مصر ومكانها التقليدى فى العالم العربى، وبين استمرار التزامها بسلامها التعاقدى مع إسرائيل ومن ثم علاقاتها الجديدة مع الولايات المتحدة. وقد كان هذا حقا - فى تقدير كل المراقبين - تحديا كبيرا، إلا أن السياسة المصرية التى تحلت بالصبر فى الشروع فى سياسات تتميز بالتوازن، أمكنها التوصل إلى هذه المعادلة، الأمر الذى وجده هؤلاء المراقبون إنجازا دبلوماسيا حقيقيا!

وكما كانت سياسة التوازن ضرورية فى إدارة مصر لعلاقاتها العربية، كذلك كانت هامة فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية وقواها. كذلك نجد حرص الرئيس مبارك فى خطابه الأول أمام مجلسى الشعب والشورى فى نوفمبر 1981 على أن يؤكد احترام مصر لسياسة عدم الانحياز. ولكى يعطى لذلك معنى فقد شرعت مصر فى تصحيح علاقاتها بالاتحاد السوفيتى وإقامة علاقة مستقيمة معه على أساس من الاحترام المتبادل واستهل ذلك بدعوة الخبراء السوفيت للاشتراك فى إصلاح توربينات السد العالى والعمل فى مصانع الحديد والصلب فى حلوان.

غير أن التصالح مع الاتحاد السوفيتى لم يكن على حساب العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة حيث ظلت هذه العلاقات قوية فى جوهرها خاصة مع حرص المشترك الذى جمع البلدين فى أوائل الثمانينيات على استكمال وتطبيق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية حيث كان على إسرائيل أن تنفذ انسحابها النهائى من سيناء فى أبريل 1982، هذا الهدف والمسؤوليات والالتزام الأمريكى تجاهه كان

1 هيرمان ايلتس، "الولايات المتحدة ومصر: فى عشر سنوات على كامب ديفيد"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.

من أولويات القيادة المصرية الجديدة. من ناحية أخرى، فإن هذا الهدف المشترك والحرص عليه لم يحل دون أن تتطور العلاقات المصرية الأمريكية وبصورة، وإن ظلت ودية ومتفاوتة في جوهرها، إلا أنها لم تخف ما تتضمنه هذه العلاقات في عهدها الجديد من إمكانية الاختلاف والتباين بل والتناقضات العلنية أحيانا.

والواقع أن العلاقة بين البلدين لم تشهد فحسب في بداية الثمانينيات غياب مهندسها الرئيسي على المستوى المصرى وهو أنور السادات، بل وكذلك نظيره الأمريكى الذى أعطاها قوة الدفع وهو جيمى كارتر. وجاءت إلى الرئاسة الأمريكية عام 1981 شخصية تحركها دوافع أيديولوجية عميقة دفعته، أكثر من أى رئيس أمريكى آخر، إلى أن يرى وبقية كل علاقات الولايات المتحدة من خلال المواجهة مع الاتحاد السوفيتى. وفى سبيل هذا اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى حشد القوى الصديقة لها لتصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفيتى فى المرحلة التى عرفت بالحرب الباردة الجديدة. وبالنسبة للشرق الأوسط صك وزير الخارجية ألكسندر هيج مفهوم "التوافق الإستراتيجى" Strategic Consensus وهو المفهوم الذى لم تتجاوب معه مصر واحتضنته إسرائيل وكان من نتيجته إبرام اتفاقية أو مذكرة "التفاهم الإستراتيجى" عام 1982 والتى ستمثل الأساس الذى سيستمر حتى الآن البناء عليه وتطويره، كما كان تمهيدا لاشتراك إسرائيل جنبا إلى جنب مع حلف الولايات المتحدة الغربيين فى مبادرة "الدفاع الإستراتيجى" Strategic Defense Initiative التى ظهرت فى مارس 1983. وفى ظل هذا الانشغال "بالصورة الكبيرة" والهدف الإستراتيجى الأشمل لم يعد من أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة قوة دفع لعملية السلام فى الشرق الأوسط، وإن لم يكف الحديث عنها، بل إن الرئيس الأمريكى أطلق مبادرة عرفت باسمه فى سبتمبر 1982 إلا أنها تركت للمستويات الأدنى، لذلك سرعان ما توارت.

فى هذه الفترة كذلك شهدت العلاقات المصرية - الأمريكية عددا من الاختبارات التى أثارت الشكوك بل وربما عدم الثقة فى دوافع وتوقعات كل جانب إزاء الآخر. فقد جاء الغزو الإسرائيلى للبنان عام 1982 لكى يثير شكوكا بأنه تم بموافقة الولايات المتحدة والتنسيق معها، ولكى يمثل إحراجا للقيادة المصرية ويثير التصور بأن المعاهدة المصرية - الإسرائيلية قد أطلقت يد إسرائيل فى المنطقة ولم تمارس أية قيود على السياسة الإسرائيلى وسلوكها، بل إنها تجاهلت النداءات المصرية. كما ازداد الوضع تعقيدا بعد حوادث صابرا وشاتيل فى سبتمبر 1982، واضطرت مصر إلى سحب سفيرها من إسرائيل وهو التصرف الذى أثار عواصف فى الدوائر السياسية الأمريكية خاصة فى ظل رفض مصر للمطالب الأمريكية المتكررة لإعادة السفير، خاصة وأن غياب السفير المصرى عن تل أبيب قد توافقت مع عودة السفير السوفيتى إلى القاهرة فى مايو 1983، ضمن إطار التصالح المصرى السوفيتى العام.

أما الاختبار الآخر الذى تعرضت له العلاقة المصرية - الأمريكية فكان حول حادث السفينة أكيلو

لاورو في أكتوبر 1985 وتداعياته حيث أجبرت الطائرات الأمريكية طائرة مصرية على الهبوط في إيطاليا وما أثاره هذا العمل في مصر من الشعور بالمهانة، ومن شكوك، وانتقاد في الولايات المتحدة حول النوايا المصرية. كذلك تلا حادث أكيلو لاورو القصف الأمريكي الجوى لبني غازى في أبريل 1986 وهو العمل الذى انتقدته مصر بشدة.

وعلى المستوى الثنائى اعترضت العلاقات قضية الديون العسكرية تجاه الولايات المتحدة والتي كانت قد بلغت عام 1985 خمسة بلايين دولار وحيث كانت تمثل عبئا على الاقتصاد المصرى، ولم تكن العروض الأمريكية لحل هذه المشكلة كافية لتخفيض هذا العبء حيث كانت تقتصر على خفض نسبي لفائدة الديون، بينما كانت مصر تتوقع نوعا من الإعفاء من هذا الدين، وظهرت مقارنات بين الموقف الأمريكى وبين ما كان قد وافق عليه الاتحاد السوفيتى من تأجيل سداد الديون العسكرية لمدة 25 عاما وهو ما اعتبره إلغاء لهذا الدين.

وعلى الجانب الاقتصادى كذلك كانت الولايات المتحدة دائمة الحث لمصر على الإسراع فى إجراء الإصلاح الاقتصادى فى الوقت الذى كانت مصر حريصة فيه على إبراز هذا الإصلاح تدريجيا وبشكل لا يضر بالسلم الاجتماعى فيها، بل إن أصواتا ارتفعت فى الكونجرس الأمريكى تدعو إلى استخدام المساعدات الأمريكية للضغط على مصر لإحداث هذه التغييرات الهيكلية فى اقتصادها.

وعلى المستوى العسكرى سحبت مصر نهائيا العرض الذى كان أنور السادات قد تقدم به لاستخدام وتجديد الولايات المتحدة لقاعدة رأس بناس، كما تحفظت مصر على الرغبة الأمريكية فى مرور سفنها النووية بشكل منتظم فى قناة السويس، وفضلت مصر أن يتم هذا على أساس السماح بكل حالة على حدة.

رغم هذه الاختبارات، فقد بقيت العلاقات المصرية - الأمريكية قوية فى جوهرها بفعل حرص الجانبين وتقديرهما لمصالح كل جانب لدى الآخر، على أن تظل كذلك. بل أن تطورين هامين جاءا لى يساهما فى إعطاء دفعة قوية للعلاقات. تمثل الأول فى الموقف المصرى المناهض للغزو العراقى للكويت وكان هذا الموقف من العوامل الهامة التى ساهمت فى تكوين التحالف الدولى الذى تولى عملية تحرير الكويت وساهم فى دعم صورة ومصداقية مصر كقوة اعتدال واستقرار فى المنطقة، الأمر الذى أدى إلى القرار الأمريكى بإلغاء الديون على مصر.

أما التطور الإيجابى الثانى فكان يتعلق بمسار عملية السلام فى الشرق الأوسط والاهتمام الذى أعطته إدارة بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر بدفع هذه العملية فى أعقاب أزمة الخليج، وربما بسببها، وقد أدى هذا الاهتمام إلى عقد مؤتمر مدريد الدولى حول الشرق الأوسط فى ديسمبر 1992، وهو الصيغة التى جاءت فى الواقع متوافقة مع ما ظلت مصر تدعو إليه، حتى خلال معركة أكتوبر، من أن مؤتمرا دوليا هو الصيغة الملائمة لبحث الجوانب المتعددة والمتشابكة للنزاع العربى - الإسرائيلى. وهكذا بدأ عقد التسعينيات ومصر والولايات المتحدة تملكان قاعدة جيدة لتطور علاقتهما

على أساس من التعاون والمشاركة، غير أن هذا لم يخف من جديد طبيعة علاقتهما وحقائقها الدائمة التي تجعلها تتضمن عناصر التعاون وإمكانية الاختلاف ليس حول الأهداف العريضة، والتي يشتركان فيها، وإنما حول الأولويات والأساليب وقد تبدت هذه الطبيعة حول عدد من القضايا المتصلة بشؤون المنطقة وتفاعلاتها. فعلى الجانب المصرى، تطورت عدة شكاوى وتحفظات حول ما تبديه الولايات المتحدة من قبول، وتسامحها مع السلوك الإسرائيلي المنافى لأهداف عملية السلام بل وتوافقها فى بعض الأحيان مع عدد من المفاهيم الإسرائيلية حول قضايا جوهرية مثل مدى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى الفلسطينية، ومدى إجراءات التطبيع العربى - الإسرائيلى والتعاون الاقتصادى الإقليمى بشكل يسبق تحقيق تقدم ملموس فى العملية السلمية، بل واتجاهها إلى جعل إسرائيل طرفاً ثالثاً فى التعاون المصرى الأمريكى. كذلك تشكو مصر من نهج الولايات المتحدة فى ضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى ومستوياته المتقدمة وفوق المتقدمة بشكل يضاعف من خلل توازن القوى فى المنطقة ويعوق التوصل إلى تسويات متوازنة، ويتصل بذلك تسامح وتجاهل الولايات المتحدة للترسانة النووية الإسرائيلية وبرامجها وعدم انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووى أو قبول الضمانات الدولية. كذلك كانت تبدو فى هذه الفترة عناصر الاختلاف حول عدد من القضايا الإقليمية الأخرى مثل الحصار الاقتصادى الذى كان مفروضاً على العراق وليبيا آنذاك، والوضع فى السودان ومبادرات تحقيق تسوية داخلية لمشكلة الجنوب بشكل يضمن وحدة السودان وحيوية هذا الهدف بالنسبة للمصالح المصرية.

أما على المستوى الأمريكى، فإن الإطار العام للشكاوى الأمريكية تجاه مصر يتلخص فى تردد مصر فى استجاباتها للتوقعات الأمريكية حول قضايا جوهرية تهم الولايات المتحدة، وهذه التوقعات، كما تبلورت مع أوائل الثمانينيات، تتركز فى قيام تعاون أمنى وثيق بين مصر والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وأفريقيا، والحصول على تسهيلات عسكرية بشكل منتظم وبلا قيود تمكنها من الوصول إلى مناطق أخرى، وتفتح لها ممرات فى أوقات الطوارئ، بل كان ثمة آمال لتعاون أمنى ثلاثى تشارك فيه إسرائيل، وتوقع أن تستجيب مصر للتصورات الأمريكية لدعم عملية السلام واتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية من خلال تعاون اقتصادى وتجارى بين مصر وإسرائيل.

وإذا كان إشراك مصر فى الائتلاف الدولى لإخراج صدام حسين من الكويت قد قدم دفعة للعلاقات المصرية الأمريكية سواء على المستوى الإقليمى بدعوة إدارة بوش وبيكر لعقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط، أو على المستوى الثنائى بإعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة (7 بليون دولار)، فإن هذه العلاقات قد واصلت استقرارها خلال إدارة كلينتون (1992 - 2000)، على عكس إدارة بوش الابن (2000 - 2008) الذى شهدت فيها العلاقات المصرية الأمريكية ضغوطاً وتوترات لم تكن إلا نتيجة لسياسات هذه الإدارة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط وبعض المفاهيم التى تبنتها مثل مفهوم الترويج للديمقراطية. وبفعل هذه السياسات والممارسات تراجعت الأسس التى تطورت عليها العلاقات المصرية الأمريكية فى عهود ثباتها ونموها، حيث كانت هذه الأسس هى

التعاون من أجل صنع السلام فى الشرق الأوسط وهو التعاون الذى أثمر اتفاقيات كامب ديفيد، وعددا من التطورات مثل اتفاقيات أوسلو ومحاولات أخرى وإن كانت لم تحقق اختراقا مثل مقييس كلينتون، وتفاهمات طابا يناير 2001، إلا أنها أرست أسسا صالحة للتقدم على طريق السلام، أما الأساس الثانى الذى تقدمت عليه العلاقات فكان المساعدات الأمريكية لمصر والتى أسهمت، رغم ما يرد عليها من التحفظات فى نظر البعض، فى بناء البنية التحتية للاقتصاد المصرى، وأخيرا كان من الأسس التى تقدمت عليها العلاقات المصرية الأمريكية التعاون حول الأمن فى الخليج والذى بلغ ذروته فى مشاركة مصر فى بناء التحالف الدولى لصد الغزو العراقى فى الكويت. هذه الأسس الثلاثة شهدت تراجعا خلال إدارة بوش بإهمالها لعملية صنع السلام الفلسطينى الإسرائيلى وحتى وقت متأخر من إدارتها، ثم حربها على العراق التى جاءت ضد النصيحة المصرية ونالت من الاستقرار فى المنطقة، ثم كان التعاطى الخاطئ لبناء الديمقراطية فى الشرق الأوسط وتصورها أنها تستطيع فرضه من الخارج ومن خلال المحاضرات والإملاء.

غير أن هذا لم يمنع فى رأى بعض المراقبين أن العلاقات المصرية الأمريكية فى عهد بوش قد شهدت تطورات إيجابية فى اتجاه المطالب الأمريكية، منها السماح لمرور السفن الأمريكية إلى العراق خلال حرب 2003، وعقد اتفاقية الكويج، وتصدير الغاز إلى إسرائيل، والموقف من إيران ورفض تطوير العلاقات معها!

1 محمد عبد الهادي علام، "خريف الدبلوماسية المصرية"، مكتبة مدبولي، 2010.

البعد الاقتصادي والتجاري والمساعدات في العلاقات المصرية الأمريكية

باعتبار أن هذا البعد وخاصة المساعدات الأمريكية لمصر كانت من الدعائم التي تطورت عليها العلاقات المصرية الأمريكية - منذ كامب ديفيد - فإنه من المهم أن نتوقف عند تطور هذه العلاقات والآليات التي استحدثت لتطويرها:
اتفاق المشاركة المصرية الأمريكية

في سبتمبر 1994 أعلن كل من الرئيس مبارك ونائب الرئيس الأمريكى آل جور عن المشاركة المصرية الأمريكية للنمو الاقتصادي والتنمية والـ US-Egyptian Partnership for Economic Growth and Development وقد تمثلت الأهداف الرئيسية للمشاركة فيما يلي:

- توسيع التعاون الاقتصادي المتبادل في مجالات التجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا.
- العمل مع مبادرات الحكومة المصرية لدعم الإصلاح الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي وتسهيل خلق الوظائف.
- تأييد الجهود المصرية لزيادة دور القطاع الخاص في اقتصادها. وقد تصورت المبادرة أن هذه الأهداف تعكس حقيقة أن خلق الوظائف والسوق الاقتصادية في القطاع الخاص هو أمر حاسم لاستقرار مصر على الأمد الطويل ورفاهية الشعب المصرى. أما أجهزة العمل في هذه المشاركة فهي:
 - لجنة مشتركة للنمو الاقتصادي Joint Committee for Economic Growth لإجراء حوار بين الحكومتين حول السياسة الاقتصادية.
 - هيئة مشتركة للعلوم والتكنولوجيا Joint Science and Technology Board لتنفيذ اتفاق التعاون العلمى والتكنولوجى الجديد.
 - المجلس الرئاسى Presidential Council ويتكون من مديرين تنفيذيين للقطاع الخاص لكى يقدموا النصيحة للحكومتين حول طرق إزالة الحواجز أمام نمو القطاع الخاص فى مصر وتوسيع الروابط التجارية الثنائية¹.

1 Said Abdel Moneim, 2000, "A Case of Historics", "El Ahram Weekly" August 17th.

وسوف نعرض بشيء من التفصيل لأهداف هذه الأجهزة الثلاثة:

اللجنة المشتركة للنمو الاقتصادي:

وقد عقدت هذه اللجنة أولى اجتماعاتها فى مارس 1995 وعلى أساس أن اجتماعاتها سوف تجرى كل 6 شهور بشكل متبادل بين القاهرة وواشنطن. ويتفرع عن هذه اللجنة 4 لجان فرعية متخصصة هي:

- اللجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية والتجارة والاستثمار والتمويل الخارجى Sub committee for Investment and External Finance، Trade، Economic Policy .

ويهدف عمل هذه اللجنة لاستكمال ودعم جهود مصر الخارجية لبناء اقتصاد حر ومفتوح وأكثر اندماجا فى النظام الاقتصادى العالمى وتضمن هذه الجهود دعم جهود مصر التنافسية للتصدير، ودعم عملية الخصخصة، وحماية حق الملكية الفكرية، إزالة الحواجز أمام الاستثمار، وتطور أسواق المال، والارتقاء بالقدرات التكنولوجية، والتنمية المستدامة والبيئة.

- اللجنة الفرعية للتكنولوجيا Sub Committee for Technology ويهدف التعاون فى هذا المجال لدعم النمو الاقتصادى من خلال المزيد من التحرير للاقتصاد المصرى، وتحسين كفاءة القطاع الخاص من خلال الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات المناسبة وخاصة فى المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

- اللجنة الفرعية للتنمية المستدامة والبيئة Sub Committee for Sustainable Development and the Environment: حيث يدرك البلدان أن أية إستراتيجية ناجحة للتنمية يجب أن تستند إلى برامج عمل تدفع فى نفس الوقت التقدم الاقتصادى والاجتماعى والبيئى لضمان التنمية المستدامة. وهذا المجال يكمل اتفاق المشاركة، بتمويل من هيئة أمريكية USAID بدعم النشاطات التى تهدف إلى توفير جو ومياه أنقى للقاهرة وغيرها من المدن المصرية الكبيرة. كذلك تعلق المشاركة أهمية خاصة على برامج حماية شواطئ البحر الأحمر وكذلك حماية عدد من المواقع المصرية التاريخية والدينية، بالإضافة إلى ذلك سوف تساعد هذه الجهود على ضمان استمرار صناعة السياحة المصرية بأهميتها للاقتصاد المصرى.

- اللجنة الفرعية للتعليم وتنمية الموارد البشرية Sub Committee for Education and Human Resources Development: وفى هذا المجال تدرك المشاركة أن قوة عمل متعلمة يجب أن تكون أساس إستراتيجية مصر للتنمية فى القرن الحادى والعشرين، ولهذا الاعتبار، فإن هذه اللجنة مهتمة بتطوير بناء أساسى قوى لتعليم كل المواطنين المصريين وهى تخطط لتبادل على مستوى عال لتمكين المتخصصين المصريين من التعرف على أفضل أساليب العمل الأمريكية فى حقل التعليم واستخدامها للتكنولوجيا الحديثة.

اللجنة المشتركة للعلوم والتكنولوجيا Joint Committee for Science and Technology:

وهى تشرف على تنفيذ الاتفاقية المصرية - الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا التى بدأ تنفيذها لمدة

خمس سنوات اعتبارا من 25 أغسطس 1995. و في أول اجتماع للهيئة اتفقت على أن نشاطات الاتفاقية يجب أن تركز على ثلاث أولويات: التكنولوجيا الحيوية، التكنولوجيا الصديقة للبيئة، والمشروعات، وسوف تعلق أهمية خاصة على مشاركة القطاع الخاص.

المجلس الرئاسي Presidential Council:

وقد أسس هذا المجلس لكي يقدم للحكومتين النصيحة التي تعكس وجهات نظر القطاع الخاص واهتماماته بهدف تسهيل نمو القطاع الخاص في مصر وتقوية الروابط التجارية المصرية - الأمريكية. ويتكون المجلس من 15 شخصية كبيرة من رجال الأعمال من كل من مصر والولايات المتحدة يمثلون صناعات متنوعة من قطاعات مختلفة. وفي أول اجتماع للمجلس في يناير 1996 في القاهرة رفع تقرير إلى كل من الرئيس مبارك ونائب الرئيس الأمريكي أل جور حول مشكلات تواجه رجال الأعمال في مصر وأوصى أعضاء المجلس بعدد من الخطوات التي يمكن للحكومة المصرية اتخاذها لتحسين مناخ الاستثمار في مصر وخلق بيئة أكثر ملاءمة لكل من المشروعات الأجنبية في مصر وكذلك رجال الأعمال المصريين، كما اقترحوا ما يمكن أن تتخذه الحكومة الأمريكية من أعمال لتحسين الروابط التجارية بين البلدين.

عرضنا بشكل من التفصيل لنشأة وتكوين أهداف المشاركة المصرية - الأمريكية للنمو الاقتصادي والتنمية لما ارتبط بنشأتها من أهمية بالنسبة لمستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين وباعتبارها الأساس المؤسسي Institutional Basis الذي ستتطور عليه هذه العلاقات في مجالاتها المختلفة، وآلية إدارة هذه العلاقات، وباعتبار أنه قد نظر إليها وخاصة من المنظور الأمريكي - على أنها سوف تكون البديل الذي سوف يحل في المستقبل المنظور محل المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر عندما تنتفضى هذه المساعدات، وفقا لمفهوم "التجارة بدلا من المساعدة" Trade instead of Aid ولعل من دلالة الأهمية التي أولاها البلدان لهذه المشاركة أنها قد صدرت وارتبطت باسم قيادات البلدين. هذه الأهمية هي التي تجعل من الضروري، تقييم هذه المشاركة وعمل أجهزتها ولجانها وأن نقيم، خاصة من وجهة النظر المصرية، ما تحقق من أهدافها في المجالات الثنائية المختلفة وخاصة تلك التي لها أولوية مثل مجالات الاستثمار، والتجارة، والتكنولوجيا. في هذا الشأن فإن الخبراء والمتصلين بالعلاقات المصرية الأمريكية ومتابعيها خاصة في المجالات السابقة يعتبرون أن ما وعدت به المشاركة أقل بكثير مما حققته¹. وسوف نختبر هذا التقييم في المجالات الحيوية الثلاثة وهي: التجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

ففي مجال التجارة بين البلدين تشير آخر الإحصاءات أن واردات مصر من الولايات المتحدة تزيد عن صادرات مصر إليها، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 9.7 مليارات دولار عام 2009/2010 احتلت الصادرات المصرية منها 4.4 مليارات دولار². ومن الواضح أن سنوات عمل

1 راجع مقال توماس فريدمان "The Egyptian game" في التربيون 1 أغسطس 2000.

2 النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، فبراير 2011.

المشاركة المصرية - الأمريكية لم تساعد على خفض هذا الاختلال في العجز التجاري المصري المستمر حتى الآن. وهذا الوضع التجاري بين البلدين، وضالة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة، والذي يرجع في جانب كبير منه إلى ما يعترض حركة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة من قيود ولتعدد السلع المصرية (12 سلعة من مجموع 28 سلعة مصرية) - ليست مؤهلة إلى دخول الأسواق الأمريكية، لعله كان وراء حرص مصر على إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة، الأمر الذي كان من شأنه نفاذ جميع الصادرات المصرية إلى أسواق جديدة بالولايات المتحدة بدون جمارك. وقد أقامت مصر حوارا مكثفا مع الولايات المتحدة للتوصل لهذه الاتفاقية، حيث سعت مصر جاهدة لتوفير عدد من الشروط والإمكانات لاقتصادها. وفي سبيل ذلك قامت مصر بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية كما وقعت اتفاقية في إطار التطبيع مع إسرائيل، فقد وقع الطرفين، مصر وأمريكا، مع إسرائيل اتفاقية تجارية في 14 ديسمبر 2004، وهي اتفاقية "الكويز" التي هي اختصار لعبارة Qualified Industrial Zones أى المناطق الصناعية المؤهلة. تسمح هذه الاتفاقية بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محلية تقدر بـ 11.7% على الأقل وهذه النسبة تمثل ثلث النسبة المقررة (35%) التي حددتها اتفاقية التجارة بين أمريكا وإسرائيل للمكون الإسرائيلي للدخول إلى السوق الأمريكية بإعفاء كامل، حيث تتضمن الاتفاقية ذاتها السماح لإسرائيل باقتسام هذه النسبة سواء مع مصر أو الأردن.

ولكن صدرت مؤخرا تصريحات الممثل التجاري الأمريكي أثناء زيارته الأخيرة لمصر مخيبة آمال الحكومة المصرية بعد أن أكد على أن الإدارة الأمريكية ليست لديها نية توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الجانب المصري، وأن البديل حاليا هو الإستراتيجية التي وقعها الجانبان لتطوير التجارة والاستثمار بينهما وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية جمدت اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والتي وصفها رجال الاقتصاد والصناعة بـ "اللزمة الكبرى" من جانب الإدارة الأمريكية بعد التزام الحكومة المصرية بشروط توقيع تلك الاتفاقية والتي كانت متضمنة تنفيذ الأجندة الأمريكية فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي وجانب من هذه الأجندة في الإصلاح السياسي، علاوة على التطبيع مع إسرائيل من خلال توقيع اتفاقية الكويز.

أما في مجال الاستثمارات الأمريكية، فقد بلغت قيمة الاستثمارات حوالي 6،20 مليار دولار خلال الفترة 2006 / 2005 - 2009 / 2010²، مما جعل الولايات المتحدة ثاني أكبر مستثمر مباشر في مصر بعد الاتحاد الأوروبي حيث بلغ عدد الشركات الأمريكية العاملة في مصر 879 شركة، تعمل 30% منها في مجال الصناعة، و35% في مجال الخدمات، بالإضافة إلى عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى الهامة، وجدير بالذكر أنه قد تم تأسيس أكثر من 40% من تلك الشركات خلال

1 جريدة نهضة مصر، بتاريخ 29 / 3 / 2010.

2 النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، فبراير 2011.

الخمس سنوات الماضية¹.

أما المجال الثالث الهام من مجالات عمل المشاركة المصرية - الأمريكية وهو مجال التكنولوجيا فربما كانت من أكثرها حظا من حيث الاهتمام والإنجاز. ففي إطار جهاز المشاركة الخاص بالتكنولوجيا وهو مجلس العلوم والتكنولوجيا فقد تم الاتفاق على التعاقد على 31 مشروعا بحثيا في مجالات تكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية والقياس والمعاينة بميزانية قيمتها 1.4 بليون دولار. كذلك كان قد تم التعاقد منذ عام 1997 على 81 مشروعا بحثيا في مجالات العلوم والتكنولوجيا. كذلك تم الاتفاق وفي نطاق لجان العلوم والتكنولوجيا للمشاركة المصرية الأمريكية على إقامة مراكز للتكنولوجيا في المحافظات لمساعدة المشروعات الصغيرة على إدخال واستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة من أجل الارتفاع بمستوى وجودة إنتاجها. كما أضافت وزيرة التعاون الدولي فائزة أبو النجا أن موافقة الكونجرس على تضمين قانون اعتمادات العمليات الخارجية لعام 2010 نصا بالترخيص بإنشاء وديعة لمصر بمبلغ 50 مليون دولار تُعدُّ خطوة نحو تنشيط وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي ودعم الجهود المصرية لسد فجوة المعرفة والتقدم التكنولوجي بين البلدين².

وفي إطار العلاقات الاقتصادية بين البلدين يحتل موضوع المساعدات المالية التي تقدمها أمريكا إلى مصر مكانة كبيرة وهامة في علاقات البلدين. ترجع بداية المساعدات الأمريكية لمصر إلى أوائل سنوات ثورة يوليو عام 1952 وبالتحديد عقب صدور القانون الأمريكي العام للمعونة رقم 480 لسنة 1953 والذي تم إقراره بدافع المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. يأتي اعتماد سنوي للبرنامج ويتم الاتفاق بين الطرفين على استخداماته، ويرتكز على ثلاثة محاور وهي:

1. المشروعات.
 2. تحويلات نقدية: حيث يتم الاتفاق على سياسات معينة وإصلاحات ويتم إعطاء مصر الأموال اللازمة للقيام بها.
 3. استيراد سلع: يتم إعطاء مبلغ لتوزيعه على القطاع الخاص لتشجيعه بشرط أن يقوم القطاع الخاص المصري بشراء سلع أمريكية بهذا المبلغ، ويتم تسديده للحكومة بالجنيه المصري خلال فترة زمنية يتفق عليها حسب طبيعة المشروع.
- أما التطور الهام الذي حدث في مجال المساعدات الأمريكية فقد شهدت تطورها في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد حيث قُدِّرت المساعدات الأمريكية لمصر بقيمة 800 مليون دولار مساعدات اقتصادية و1.3 مليار دولار مساعدات عسكرية.
- وخلال فترة التسعينيات بدأت الولايات المتحدة تقوم بوضع مشروعية اقتصادية على برنامج

1 <http://www.investment.gov.eg/ar/highlights/Pages/America23-03-2010.aspx>.

1 جريدة الأهرام، بتاريخ 19 / 2 / 2010.

المنحة، وذلك لإجراء إصلاحات معينة فى القطاع المالى والمصرفى، كما أن المبلغ لم يتم إعطاؤه دفعة واحدة ولكن على دفعات حسب كل فترة أو خطوة يتم تحقيقها وهو ما يمثل تقييد كبير. بعد ذلك أصبح الكونجرس يقوم بفرض مشروطية سياسية وبدأ أيضا يتدخل فى تخصيص بعض الأموال لمجالات بعينها، فالكونجرس لا يتدخل فقط بإقرار مبدأ المعونة المتفق عليه ولكن أيضا بتخصيص أوجه الصرف.

وفى عام 1998 كان هناك تفاهم بين الجانبين من أجل تخفيض البرنامج الاقتصادى بنسبة 50% على مدار 10 سنوات أى بواقع 5% كل عام ولم يتم الاتفاق على مصير البرنامج بعد هذه الفترة، فهل ستقف عند 415 مليون دولار أم هل ستزيد أم تنقص. وفى عام 2008 بعد انتهاء فترة التخفيض، قررت إدارة بوش إعطاء مصر مبلغ 200 مليون دولار، وبالطبع رفضت مصر هذا القرار واعتبرته قرار أحادى لا يتماشى مع العلاقات الإستراتيجية بين البلدين ورفضت توقيع اتفاقية.

ومع مجيء إدارة أوباما للحكم أعلنت عدم مسؤوليتها عن هذا القرار، وتم زيادة المبلغ من 200 إلى 250 مليون دولار وطلبت من مصر الموافقة على هذا المبلغ باعتبار أنها إدارة جديدة على أن يتم التفاوض فى الأمر لاحقا، وبالفعل فى عام 2009 قبلت مصر المبلغ. وبدأت مصر بعد ذلك فى طرح فكرة الوديعة والتي تعنى أن تقوم أمريكا بإعطاء مصر مبلغ المساعدات التى ستمنحها لها على مدار 10 سنوات فى صورة وديعة ويتم الاستفادة من الأرباح فى تمويل مشروعات التعليم والتكنولوجيا، وذلك حتى يصعب على الكونجرس رفض هذه المجالات، ويتم إدارة هذه الوديعة بتعاون مصرى أمريكى. ولكن انزعجت الإدارة الأمريكية من هذا الاقتراح بشكل كبير وذلك لأنه تم حصر المنحة على مجالات التعليم والتكنولوجيا فقط كما أنه لم يعد هناك دور للوكالة وموظفيها الذى يتم التعاقد معهم على البرامج التى يتم تنفيذها، كما رجح رفض الإدارة الأمريكية لاقتراح الوديعة لأنه لم يسبق لهم القيام بهذا الأمر لا بهذا الحجم ولا هذه المدة، وأنه لا يمكن تحويل برنامج للمساعدات إلى وديعة.

فى نهاية الأمر وافق الكونجرس الأمريكى على فكرة الوديعة ولكن بمبلغ 50 مليون دولار يتم أخذهم من مبلغ المنحة الإجمالى (250 مليون دولار) ولن يتم تحويل هذا المبلغ إلى وديعة من كل برنامج سنوى ولكن هذا العام فقط حتى يتضح نجاح الفكرة من عدمه. وتعتبر مصر أن هذه الخطوة، على الرغم من ضآلة المبلغ، بداية جيدة لترسيخ فكرة الوديعة، كما تحاول مصر تغذية هذه الوديعة لى تصبح نواة لوديعة أكبر!

التعاون العسكرى والأمنى:

يعتبر المنتبعون للعلاقات المصرية الأمريكية وخاصة فى تطورها منذ نهاية السبعينيات أن التعاون الأمنى والعسكرى هو من المكونات الهامة لهذه العلاقات وتتألف العلاقات العسكارية الثنائية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية من التدريبات المشتركة، وتنسيق واسع النطاق حول القضايا

1 السفير مروان بدر، مدير مكتب السيدة الوزيرة فايزة أبو النجا (مقابلة شخصية).

الإقليمية، وميزانية سنوية تقدر بـ 1.3 مليار دولار كمساعدات عسكرية. وقد ساعد التمويل الأجنبي العسكرى والتعليم العسكرى الدولى والمساعدة فى مجال التدريب فى تحديث القوات المسلحة المصرية من خلال التدريب ومبيعات الأسلحة التى تسببت فى خلق قوة دفاعية سليمة. كما توجد خطوط اتصال مفتوحة مع الجيش المصرى والأمريكى حول مجموعة متنوعة من التحديات التى تواجهها، من عمليات حفظ السلام الدولية إلى الإنتاج المشترك لنظم أسلحة معينة. المساعدة الأمنية هى الأساس الذى تقوم عليه العلاقات العسكرية والسياسية بين مصر وأمريكا وهذه المزاي الإستراتيجية توفر عائدا قيما على الاستثمار بالنسبة لدافعى الضرائب الأمريكين.

فيما يتعلق بالتعاون العسكرى فهو يتبلور فى المناورات المشتركة التى أخذت اسم Bright Star وغيرها من العمليات العسكرية المشتركة. أجرت الولايات المتحدة ومصر أول تدريبات عسكرية مشتركة تحت اسم "النجم الساطع"، فى أغسطس 1983، ومنذ ذلك الوقت تعقد تدريبات دورية لـ "النجم الساطع" للمشاة، والمدفعية، والقوات المدرعة. وقد تعرضت تدريبات "النجم الساطع" لبعض الانقطاعات فى أغسطس 2003 ألغت الولايات المتحدة التدريبات لأنها كانت منخرطة بشكل كبير فى أفغانستان والعراق. غير أن التدريبات عادت عام 2005 مع القوات الأمريكية بمشاركة حوالى 9.000 من القوات الأمريكية.

أما على مستوى التعاون الاستخباراتى فإنه على الرغم من صعوبة تحديد مدى تعاون المخابرات الأمريكية مع نظيرتها المصرية، إلا أنه هناك شعور بين العديد من مسؤولى أمن الولايات المتحدة أن كفاح مصر الطويل ضد المتطرفين الإسلاميين المحليين جعلها شريكا مهما فى الحرب العالمية على الإرهاب!

1 CRS Report for Congress, Egypt: Background and U.S. Relations, March 29, 2007.

إدارة أوباما ومستقبل العلاقات المصرية الأمريكية

تجيء إدارة أوباما بمفاهيمها حول التغيير والتجديد وتصحيح سياسات إدارة بوش وتوجهاتها وبدا هذا فيما يتعلق بقضية السلام في الشرق الأوسط في الأيام الأولى من الإدارة عندما عبرت عن التزامها بتحقيق تقدم على أساس حل الدولتين، وتعيين مبعوث خاص للشرق الأوسط بدأ نشاطه وزياراته في أعقاب تعيينه مباشرة، هذا فضلا عما التزم به أوباما حتى خلال حملته الانتخابية من إنهاء التورط الأمريكي في العراق، وتبنيه لأسلوب الحوار والدبلوماسية مع دول مثل إيران وسوريا وتخليه عن نهج المواجهة العسكرية التي كان يمكن أن تقوض من الاستقرار والسلام في المنطقة، كما بات واضحا أن إدارة أوباما لا تتبنى نهج إدارة بوش حول الترويج للديمقراطية من خلال الفرض والإملاء وإنما ترى أن الديمقراطية تتحقق وتنمو من داخل المجتمعات ومن خلال الحوار والإقناع. وقد ذهبت إدارة أوباما في إرضاء الحكومة المصرية بقرارها في بداية 2009 وقف مساعدات وكالة المساعدات الأمريكية USAID للمنظمات غير الحكومية غير المسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي المصرية¹.

في ضوء هذه التوجهات لم يكن غريبا أن يستخلص الباحثين والمهتمين بالعلاقات الأمريكية المصرية أن هذه العلاقات سوف تشهد مستوى جديدا من النمو القائم على المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، غير أنه مع هذه المؤشرات والمناخ الإيجابي الذي تتحرك فيه العلاقات المصرية الأمريكية، فإن هذا لا ينفي أن العلاقات لن تواجه تحديات من أهمها الانتخابات التشريعية والرئاسية التي سوف تشهدها مصر والأسلوب الذي سوف تجرى به. كذلك هناك تيارات وقوى أمريكية تعمل على التشويش على هذا المناخ، وبشكل خاص داخل الكونجرس الأمريكي الذي عقد مؤخرا جلسة استماع تحت عنوان "حقوق الإنسان في مصر". أما التحدي الآخر الذي توقعه المراقبون للعلاقات المصرية الأمريكية في ظل إدارة أوباما فإنه موقف مصر من المؤتمر الذي كان يجري الإعداد له وهو مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار والذي عقد في الفترة (3 - 28) مايو 2010.

فيما يتعلق بالتوقع الأول، فإن مؤشرات الخلاف بدأت تبدو حول قضية الديمقراطية في مصر وإدارة النظام للانتخابات المقبلة، ورغم أن هيلاري كلينتون قد اتبعت نهج الإدارة في عدم الحديث علانية عن هذا الموضوع خلال زيارة وزير الخارجية أحمد أبو الغيط لواشنطن في الفترة (10 - 12) نوفمبر 2010 والاكتفاء بإثارته في الاجتماعات المغلقة، فإن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية قال ردا على أسئلة الصحفيين: "تناولنا خلال اللقاء القضايا المحلية مع المسؤولين

1 جريدة الأهرام، بتاريخ 2010/11/19.

المصريين بشكل مباشر وبقوة ولم يكن هناك سوء فهم، وكانت هناك مناقشة مفيدة وحيوية، لقد فهموا بشكل كامل الأهمية التي نوليها لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في مصر". وقد عاد المتحدث في بيان مكتوب يوم 15 نوفمبر إلى تأكيد أن الولايات المتحدة لا تزال تتمسك بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في مصر، وأنه لكي توصف العملية الانتخابية بأنها حرة يتعين أن تتضمن آلة محايدة موثوقا بها لمراجعة الشكاوى المتصلة بالانتخابات، وجهدا محليا لمراقبة الانتخابات وفق المعايير الدولية وحضور مراقبين دوليين.

وقد جاء الرد الرسمي المصري على هذه البيانات، متضمنا أيضا الاعتراض على مقابلة مسؤولين أمريكيين في مجلس الأمن القومي الأمريكي "لمجموعة العمل من أجل مصر" والتي لها مواقف معروفة من قضايا الديمقراطية والحريات في مصر، وقد تميز المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية بالصرامة والرفض إذ وصف لقاء المسؤولين الأمريكيين لهذه المجموعة بأنه يعبر عن مواقف غير مقبولة إزاء التحفظات المصرية القوية والمبررة تجاه تعامل الإدارة الأمريكية مع الشأن الداخلي المصري عموما، وأضاف أن المواقف الأخيرة تجاه الشؤون الداخلية المصرية هي أمر مرفوض بشكل قاطع من جانب مصر، وأكد المتحدث أن مصر تعترض كل الاعتزاز بسيادتها واستقلال إرادتها الوطنية وأنها لن تسمح لأى طرف كان بما في ذلك الولايات المتحدة بالتدخل في شأنها الداخلي تحت أية ذريعة، وقال، لكن يبدو أن الجانب الأمريكي يصر على عدم احترام خصوصية المجتمع المصري بتصريحات وتصرفات تستفز الشعور الوطني المصري وكأن الولايات المتحدة تحولت إلى وصى على كيفية إدارة المجتمع المصري لشؤونه السياسية مضيفا أن من يعتقد في هذا الأمر فهو واهم¹.

وبنفس اللهجة رد المتحدث باسم وزارة الخارجية على التقرير السنوي الأمريكي للحريات الأمنية الذى تتضمن ملاحظات حول الحريات الدينية في مصر حيث اعتبر التقرير صادرا عن جهة لا حق لها بتنصيب نفسها وصية على أداء دولة مستقلة ذات سيادة دون مرجعية أو سند مشدد، علما أن كل دولة أقدر على تفهم مشكلاتها وتحدياتها².

وتعقبا على هذه المجادلات قال "ستيفين كوك" الخبير المتخصص في العلاقات المصرية الأمريكية أنه بالرغم من الاختلافات بين القاهرة وواشنطن في ملف الديمقراطية فإن القيادة المصرية تعلق أهمية قصوى على الحفاظ على العلاقات الإستراتيجية مع واشنطن حيث تعتبر الولايات المتحدة الدعم الرئيسى السياسى والاقتصادى لقوة مصر العسكرية وعنصرا حاسما فى التنمية الاقتصادية، أما الولايات المتحدة فإن مصر على مدار ثلاثة عقود تعد عمودا رئيسيا لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط³.

ونميل فى هذا التصور الذى يعتمد على إدراك البلدين لحاجة كل منهما للآخر فى قضايا حيوية

1 جريدة الأهرام، بتاريخ 2009/11/21.

2 World Politics Review, November 15, 2010.

3 <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/11/30/statement-nsc-spokesman-mike-hammer>.

على المستوى الإقليمي والثنائي، بل إنه حتى في عهد جورج بوش الابن وحيث بدا أن العلاقات بين البلدين تتدهور حول عدد من القضايا الإقليمية والثنائية، إلا أن هذا لم يحل دون تعاون في عدد من القضايا والتجاوب المصرى في عدد من التوقعات الأمريكية مثل مرور السفن الأمريكية في قناة السويس خلال حرب العراق، واتفاقية الكويز وتصدير الغاز لإسرائيل.

وفى أعقاب الانتخابات البرلمانية فى مصر أعرب الناطق باسم مجلس الأمن القومى الأمريكى فى بيان عن "إحباط البيت الأبيض بسبب موقف الحكومة المصرية عام 2010 قبل الانتخابات وخلالها وأنه مع تواصل تقويمنا للأنباء الواردة من مصادر عدة عن مخالفات فى لجان الاقتراع وثمان مراقبين أجنب وعرقلة عمل المراقبين المحليين وتقييد حرية الصحافة، نجد أنها تدعو إلى القلق".¹

كذلك أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا قالت فيه "إن التقارير التى جاءت من مراقبين محليين للمجتمع المدنى وممثلى مرشحين ومسؤولين حكوميين عن سير الانتخابات تشكل مصدر قلق لنا ونشعر بخيبة أمل من التقارير التى سبقت الانتخابات من عرقلة أنشطة الحملة الانتخابية لمرشحي المعارضة ومؤيديهم ومنع بعض أصوات المعارضة من الوصول إلى وسائل الإعلام، وقد فزعت واشنطن من أنباء عن أعمال التدخل والتخويف من جانب قوات الأمن يوم الاقتراع".²

من جانبه، أعرب المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية عن رفض مصر ما ورد بالبيانين الصادرين عن البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية بشأن انتخابات مجلس الشعب باعتباره تدخلا غير مقبول فى شؤون مصر الداخلية. وقال أنه من المؤسف أن تصدر هذه البيانات دون انتظار إعلان اللجنة العليا للانتخابات النتائج النهائية للجولة الأولى وما اتخذته هذه اللجنة المستقلة والمحيدة من إجراءات للتعامل مع ما تم إبلاغها به من تجاوزات استعدادا للجولة الثانية، مشيرا إلى أن ذلك يكرس الانطباع بوجود مواقف أمريكية سلبية ومسبقه من الانتخابات فى مصر. وأبدى المتحدث الاستياء مما تضمنه البيانان من مغالطات واضحة ومزاعم حول تقييد الحريات الأساسية والإعلامية خلال العملية الانتخابية وهو الأمر الذى يتنافى تماما مع ما شهدته الانتخابات من منافسة محتدمة وفرص متكافئة لكافة القوى السياسية. وأهاب المتحدث بالدوائر الأمريكية المهتمة بمتابعة الشأن المصرى بتوخى الموضوعية والحذر فى مواقفهم وردود أفعالهم حتى لا تعطى الفرصة للمتربصين بالعلاقات الوثيقة بين البلدين القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة على المستويين الثنائى والإقليمي.³

أما التوقع الثانى الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فقد استطاعت الدبلوماسية المصرية فى مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار فى مايو 2010 أن تستخلص موافقة أمريكية على قرار يذكر فيه بأهمية انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووى ووضع كل منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما كلف

1 <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2010/11/152097.htm>Office of the Spokesman.

2 جريدة الأهرام، بتاريخ 2010/12/2.

3 جريدة الشروق، بتاريخ 2010/12/1.

السكرتير العام للأمم المتحدة بالدعوة لعقد مؤتمر عام 2012 لتنفيذ قرارات مؤتمر المراجعة حول جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، غير أنه يبدو أن الموقف الأمريكي قد لحقه بعض التطور حيث استطاع بنيامين نتنياهو أن يحصل من الرئيس الأمريكي على وعد بأن لا تفعل إسرائيل شيئاً يؤثر على أمنها وذهب إلى القول بأن "إسرائيل مصالح أمنية استثنائية"، الأمر الذي يلقي الشك على الموقف الأمريكي من المؤتمر القادم الذي دعا إليه مؤتمر المراجعة.

وتكشف تسريبات موقع ويكيليكس عن حساسية قضية منع الانتشار في الشرق الأوسط في العلاقات المصرية الأمريكية، ففي برقية نسبت إلى السفارة الأمريكية في القاهرة، وفي إطار تقريرها عن لقاء السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية مع مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون التسليح والأمن الخارجى "أيلين توتشر"، وصفت السفارة مصر بأنها حليف "عنيد"، وذلك تعقياً على قول الوزير أبو الغيط للمسؤول الأمريكي أنه مع أن مصر لا تؤيد تطور تطوير إيران لبرنامج نووى عسكرى إلا أنها تربط هذا بمعارضتها لبرنامج إسرائيل النووى.

كانت أحداث 25 يناير 2011 فى مصر وتطور مواقف الإدارة الأمريكية منها ما يمكن اعتباره نقطة تحول فى العلاقات المصرية الأمريكية، ومثلما كانت أحداث تونس فى 14 يناير 2011 والتي انتهت بإقصاء ورحيل الرئيس التونسى زين العابدين بن على، كانت الأحداث المصرية أيضاً اختباراً واقعياً لنهج إدارة أوباما من الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويوحى رصد تطور مواقف الإدارة من هذه الاحتجاجات أنها بدأت بما يتفق مع نهج الإدارة فى عدم إغضاب النظام فى مصر حيث اعتبرت هيلارى كلينتون فى تصريحاتها المبكرة أن "النظام فى مصر مستقر، وأن الرئيس المصرى حليف للولايات المتحدة" غير أنه مع تصاعد الاحتجاجات قال المتحدث باسم البيت الأبيض "أن الحكومة المصرية لديها فرصة هامة للإصغاء إلى تطلعات شعبها واحترام حقوق الديمقراطية والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لتحسين حياة الشعب والمساعدة على ازدهار مصر". وبالتوافق مع هذه التصريحات ظهرت أيضاً تلميحات أن الإدارة الأمريكية سوف تعيد النظر فى المساعدات الأمريكية لمصر، وإن كانت هيلارى كلينتون قد تحفظت على هذه التلميحات.

وجاء التطور الأكبر على لسان السيناتور جون كيرى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ والمعروف بتوافقه مع باراك أوباما، فقد دعا كيرى الرئيس مبارك للإعلان أنه لن يرشح نفسه لمدة رئاسة جديدة أو ترشيح ابنه، كما تعرض كيرى للمساعدات الأمريكية لمصر واعتبر أن المساعدات العسكرية هى جوهر هذه المساعدات وأنه يجب إعادة النظر فيها وتوجيهها إلى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمصريين.

ومع استمرار الاحتجاجات وكثافتها صدرت عدة تعقيبات من الرئيس الأمريكى على ضرورة التغيير فى مصر وأجرى اتصالات تليفونية مع الرئيس المصرى كان فحواها أن "ساعة التغيير فى مصر قد حانت". وقد اقترن هذا بإيفاد الإدارة لفرانك ويزنر السفير الأمريكى السابق فى مصر والمعروف بمعرفته الوثيقة بالواقع المصرى وشخصياته ومؤسساته لكى يبلغ هذه الرسالة إلى الحكم فى مصر والتي تضمنت أن إدارة أوباما تعتبر أن فترة الرئيس مبارك فى نهايتها والإعداد لنقل منظم

للسلطة وديمقراطية حقيقية من خلال الانتخابات المقبلة.

ومع استمرار وتصاعد الاحتجاجات ثم ما تخللها من أعمال عنف ومحاولات لقمعها، تطورت بشكل أكثر المواقف الأمريكية، فعقب أحداث العنف التي وقعت في ميدان التحرير أصدرت الخارجية الأمريكية بيانا قالت فيه أن وزيرة الخارجية الأمريكية اتصلت بنائب الرئيس عمر سليمان لتقول له أن أحداث العنف أوقعت 4 قتلى وتمثل تطورا مروعا بعد أيام من التظاهرات السلمية المتواصلة، وطالبت الحكومة المصرية محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف. وقد توافق الموقف الجمهورى مع موقف الإدارة فقد دعا السيناتور الجمهورى النافذ جون ماكين بعد لقاء له مع أوباما الرئيس مبارك إلى التنحي وقال أنه يصب في مصلحة مصر وشعبها وجيشها. وفي مقال له بجريدة نيويورك تايمز دعا السيناتور كبرى الإدارة أن تتجاوز بنظرها عهد الرئيس حسنى مبارك وأن تصوغ سياسة جديدة تجاه مصر وقال أنه من الضرورى أن نفخ إلى جانب الشعب المصرى الذى شاطرنا القيم والآمال ويسعى إلى تحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة فى الحرية والازدهار والسلام. بل أن مجلس الشيوخ الأمريكى بأعضائه المائة أصدروا بالإجماع بيانا يدعو إلى تنحي الرئيس مبارك ونقل السلطة سلميا فى مصر عبر انتخابات نزيهة. ويلاحظ أنه عندما أعلن المبعوث الأمريكى فرانك ويزنر وجوب أن يبقى الرئيس مبارك لتطبيق عملية التغيير، نأت الإدارة الأمريكية بنفسها عن هذا الصراع وأعلنت هيلارى كلينتون أن التغيير فى مصر يجب أن يتم فى أسرع وقت.

وفى تعقيب على تطور الموقف الأمريكى عقب المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية بقوله أنه من المؤسف للغاية أن نجد دولا أجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية تدس أنفها فيما تشهده مصر من تطورات، وقال إن هذه الدول سمحت لنفسها بشكل متجرب وغير مسبوق بالتحدث باسم الشعب المصرى وتبنى قطاعات منه وهذا أمر مرفوض تماما من جانب مصر حكومة وشعبا.

ويوحى هذه التطور فى نهج إدارة أوباما حول الديمقراطية فى مصر أنها فى البداية الأولى أرادت أن تثبت أنها تقدر أن الرئيس المصرى كان حليفا للولايات المتحدة وأنه قد تعاون مع الإدارة الأمريكية فى سياستها فى الشرق الأوسط وخاصة حول الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وحول إيران، غير أن هذا التقدير لم يصمد أمام تصاعد الاحتجاجات فى مصر واتساعها وإدراك أن ما كان النظام فى مصر يلوح به من أن التغيير فى مصر سوف يأتى بالإخوان المسلمين ويهدد علاقات التحالف بين مصر وأمريكا فضلا عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حيث أثبتت الاحتجاجات أن الإخوان المسلمين لم يكونوا هم المحركون لها وأنها أوسع كثيرا، وأن حالة عدم الرضا والغضب من النظام أصبحت حالة مجتمعية. إن هذا التقييم للاحتجاجات المصرية هو الذى قاد إلى استخلاص أن النظام قد أصبح عبئا على الولايات المتحدة ليس فقط فى مصر ولكن فى المنطقة بأسرها، فيما عبر جون كبرى، فان الإدارة الامريكية بعد لحظة تردد قد حسمت أمرها وأنهت الحيرة بين المواقف الأمريكية التقليدية من تأييد الحكام وبين تأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

غير أن الإدارة الأمريكية وهي تتابع الأحداث في مصر لابد أيضا إنها كانت مشغولة بتأثير هذه الأحداث على مستقبل النظام في مصر وطبيعة هذا النظام وتوجهاته وتأثيره على التزامات مصر الدولية وخاصة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فضلا عن المصالح المصرية الأوسع في المنطقة.

الخلاصة

وهكذا يوحى تتبعنا للعلاقات المصرية الأمريكية منذ الخمسينيات أنها خضعت لاعتبارين أحدهما: موضوعى والآخر شخصى، كان العامل الموضوعى هو السياق الإقليمي والدولى الذى أديرت به هذه العلاقات، أما الاعتبار الذاتى فكان المكونات الشخصية التى حكمت فكر زعماء مصر الثلاث: جمال عبد الناصر، وأنور السادات، وحسنى مبارك. فى هذا الإطار تعرضت العلاقات لتقلبات بدأت فى توقع مصر تعاون الولايات المتحدة معها سواء فى إنهاء للاحتلال البريطانى عن مصر، كما تطور هذا التوقع بعد قيام ثورة يوليو إلى الحصول على الدعم الأمريكى لمطالب تسليح الجيش المصرى، وكذلك فى العمل على رفع مستوى المعيشة للشعب المصرى من خلال مشروع بناء السد العالى، فى صدى استجابة الولايات المتحدة لهذين المطلبين بالذات مما يعكس الرغبة الأمريكية فى التوصل إلى سلام بين مصر وإسرائيل، فضلا عن اعتبارات الحرب الباردة ورغبة واشنطن فى الارتباط بسياسة الأحلاف واحتواء الاتحاد السوفيتى، وهو ما لم يقبله قادة ثورة يوليو. وقد بلغ التجاذب فى العلاقات المصرية الأمريكية مستوى حادا بفعل حرب 1967 الذى اعتبر النظام فى مصر أن واشنطن قد تواطأت مع إسرائيل فى عدوانها.

ويبدو تأثير شخصية الزعامة المصرية واضحا فى توجيه العلاقات بمجيء أنور السادات رئيسا لمصر، ورغم أن سنواته الأولى قد شهدت ارتباطا بخط سلفه فى استمرار القطيعة مع الولايات المتحدة، والتعاون مع الاتحاد السوفيتى، إلا أن تفكيره بدأ بأخذ منحى مختلف وذلك فى الأعقاب المباشرة لحرب أكتوبر، وحيث تقبل بل ودعى أن تتولى الدبلوماسية الأمريكية دورا محوريا فى تسويات مخلفات حرب أكتوبر فى الوقت الذى تراجعت علاقته مع الاتحاد السوفيتى إلى حد التدهور والقطيعة، وهو التطور الذى قاد إلى مفاوضات واتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1987. كان هذا هو الأساس الذى سمح بتطوير العلاقات المصرية الأمريكية إلى مستوى الشراكة أولا فى البحث عن السلام فى الشرق الأوسط، ثم على المستوى الثنائى فى صورة المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى كانت النتيجة المباشرة لاتفاقيات كامب ديفيد والتى بلغت 3.1 بليون دولار سنويا.

وعلى الرغم من أن رحيل أنور السادات ومجيء حسنى مبارك لم يؤثر على جوهر العلاقات المصرية الأمريكية إلا أنه بدأ واضحا أن الرئيس المصرى الجديد يسعى إلى سياسة خارجية متوازنة لمصر فى محيطها الإقليمي والدولى. وربما كان هذا التوجه وراء عدد من التباينات حول عدد من الأحداث والقضايا إلا أن اختلاف الرؤية حولها لم يؤثر فى جوهر العلاقات المصرية الأمريكية بل

إنها اكتسبت دفعة بفعل مشاركة مصر للائتلاف الدولي الذى شكلته مصر لإخراج صدام حسين من الكويت.

ويمكن القول أن عهد جورج بوش الابن (2000-2008) كان العهد الذى برزت فيه التباينات وحول نفس الدعائم التى تطورت عليها العلاقات المصرية الأمريكية وهي: البحث عن السلام فى الشرق الأوسط، التعاون فى منطقة الخليج، العلاقات الثنائية (اتجاه المساعدات الأمريكية للتناقص، الرفض الأمريكى لعقد اتفاقية للتجارة الحرة مع مصر، والترويج للديمقراطية).

وكان مجيء الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما بسياساته التى بدت مبشرة لكى تنبئ بأن العلاقات المصرية الأمريكية سوف تشهد تجاوزا للاختلافات التى بدت فى عهد بوش الابن. غير أنه فى استشراف مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية، وعلى الرغم من إدراك كل جانب لأهمية الآخر لمصالحه وحرصه على التعاون إقليمياً وثنائياً، إلا أنه من الأمور التى تحكم فى النهاية هذه العلاقات أنها تدور بين قوة عالمية لها مصالحها العالمية وقوة إقليمية لها اعتباراتها والتزاماتها الإقليمية. وهى الطبيعة التى نتوقع معها ظهور اختلافات فى الأولويات والرؤية وخاصة حول القضايا الإقليمية، وتعتمد إدارة هذه الاختلافات بشكل لا يهدد التعاون أو جوهر العلاقات على تأسيس حوار إستراتيجى مؤسسى يجرى بشكل منتظم وعلى عدة مستويات.

وتنتهى هذه الدراسة مع سقوط نظام الرئيس السابق حسنى مبارك، وهو النظام الذى حافظ - رغم عدد من التوترات العابرة - على علاقات إستراتيجية قوية مع الولايات المتحدة وكان ذلك يعتبر فى نظر السياسة الأمريكية مرساة Anchor الإستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط، لذلك يصبح التساؤل عن مستقبل العلاقات بعد رحيل هذا النظام، وبتصور أن هذا سوف يعتمد إلى حد كبير على طبيعة النظام الذى سوف ينشأ فى مصر، وفى الأغلب أنه فى ظل نظام ديمقراطى يقوم على التعددية الحزبية التى يمكن أن تشارك فى حكومة قادمة، فإن العلاقات يمكن أن تتسم بالصعوبة فى التعامل مع عدد من القضايا الإقليمية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية ومن ناحيتها فإن الولايات المتحدة سوف تكون حريصة على مكونين هامين فى هذه العلاقة: المكون الأول هو العلاقة بين المؤسستين العسكريتين Military to Military والمؤسستين المخابرتين Intelligence to Intelligence، فضلا عن استقرار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. فى ضوء هذا نتصور أن المساعدات الأمريكية لمصر لن تتأثر، بل نعتقد أن واشنطن سوف تلتزم بدعم الاقتصاد المصرى فى المرحلة الحرجة التى يمر بها بعد الثورة وهو ما أبانت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون خلال زيارتها للقاهرة 17 مارس 2011 حيث أعلنت الإدارة الأمريكية تقديم حزمة من المساعدات تتضمن دعم التحول الاقتصادى لمصر وتعزيز المناطق الاستثمارية المؤهلة من خلال زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بدون جمارك، كما أعلنت الإدارة أنها تعمل مع مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكى لإنشاء الصندوق المصرى الأمريكى لدعم استثمارات القطاع الخاص وسوف يبلغ رأسمال

الصندوق 60 مليون دولار، كما ستوفر المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص عبر البحار مليارى دولار كدعم مالى لتشجيع استثمارات القطاع الخاص فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أوضح بيان من السفارة الأمريكية فى القاهرة أن الولايات المتحدة أعلنت التزامها بتقديم 90 مليون دولار مساعدات اقتصادية قصيرة المدى لدعم المشروعات فى مصر بهدف تعزيز النمو الاقتصادى وإيجاد فرص عمل كما وافق بنك التصدير والاستيراد الأمريكى على توفير 80 مليون دولار كيقظة تأمينية لدعم قطاعات الاعتماد الصادرة عن المؤسسات المالية المصرية بغرض إنعاش الاقتصاد المصرى.

غير انه لاستكمال صورة العلاقات المصرية الامريكية بعد ثورة 25 يناير ، فانه من المهم الإشارة الى انه مع تطور العملية السياسية فى مصر وما بدا من متابعة دقيقة لتغيرات الأحداث، بدأت بتصريحات الخارجية الأمريكية على لسان وزيرة خارجيتها الأمريكية هيلارى كلينتون: " بأن نقلا حتميا للسلطة فى أيدي مدنية منتخبة هو وسيلة مضمونة لمنع عدم الاستقرار فى البلاد و إلا ستفقد مصر فرصة تاريخية"¹.

فى موضع آخر أبدى "وليام بيرنز" نائب وزير الخارجية الأمريكية، توقع الولايات المتحدة أن ترى مشهدا مختلفا فى مصر بعد عهد "مبارك" من انتخابات ديمقراطية تنافسية برلمانية و رئاسية، يتبعها العمل على تكوين مجتمع مدنى مستقل لما هو فى صالح مقتضيات الديمقراطية.²

و مع اندلاع أحداث العنف الأخيرة فى 18 ديسمبر 2011 م أعربت وزير الخارجية الأمريكية عن بالغ قلقها، معبرة عن رغبة فى تقييم أوضاع العنف المتصاعد فى مصر منذ قيام الثورة المصرية، فى طلب واضح من السلطات المسئولة فى البلاد ممثلة فى "المجلس العسكرى المصرى" على ضرورة إجراء التحقيقات اللازمة عن ملابسات الأحداث، مع ضرورة العمل لضمان بشكل أكبر الاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛ من حق التجمع، التعبير عن الرأى.³

و عن تعرض فتاة مصرية للضرب قالت: "المرأة المصرية تضرب و تهان، و هى تعرض حياتها للخطر فى سبيل بقاء الثورة حية، ما وصفته بأنه "وصمة عار".⁴

يضاف إلى ذلك المداهمات المفاجئة التى حدثت بتاريخ فى أواخر العام 2011م على المنظمات الحقوقية غير الحكومية فى مصر شملت المنظمات الحقوقية الأمريكية منها؛ المعهد الديمقراطى و

1 Egypt SIS. 2011. **Clinton: SCAF is the establishment of stability in Egypt.** Retrieved from: <http://www.sis.gov.eg/En/Story.aspx?sid=58852>

2 **William. J. Burns.2011. Supporting Democratic Transitions and Economic Opportunity in a Changing Middle East.** Retrieved from: <http://www.state.gov/s/d/2011/177312.htm>

3 Hillary Rodham Clinton. 2011. **Statement by Secretary Clinton on Violence in Egypt.** Retrieved from: <http://egypt.usembassy.gov/pr12192011.html>

4 -----, 2011. **Secretary's Remarks: Women, Peace, and Security.** Retrieved from: <http://egypt.usembassy.gov/tr121911.html>

الجمهورى، و ذلك من قبل رجال الأمن و القضاة، و قد عبرت الخارجية الأمريكية أن مثل هذا الفعل لا يعبر عن طبيعة التعاون و التنسيق بين البلدين منذ عدة سنوات فيما يتعلق بشأن تطوير المجتمع المدني، ما يتطلب العمل المطلوب على إنهاء حالة الملاحقات و المتابعة للعاملين بهذه المنظمات بأسرع وقت و هو ما جاء على لسان المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية "فيكتوريا نولاند"¹، مشيرة إلى احتمال تأثر المساعدات الأمريكية لمصر أثناء إعادة النظر فيها أمام الكونجرس الأمريكى.

إلا أن الخارجية المصرية بادرت بالرد على هذه التصريحات بأن مصر لا تقبل أى تدخل خارجى فى شئونها الداخلية بما فى ذلك التدخل الأمريكى،² و تبع ذلك رد وزيرة التعاون الدولى "فايزة أبو النجا" قائلة على أن المرأة المصرية طوال تاريخها كانت و مازالت قادرة على الدفاع عن قضاياها دون أى حاجة لأيادى خارجية أيا كانت مصدرها.³

و أكدت وزيرة التعاون الدولى فيما تلى ذلك من أحداث على المداهمات على حد تعبير الخارجية الأمريكية للمنظمات غير الحكومية العاملة فى مصر، على أنها لم تكن مداهمات و إنما حق قضاة التحقيق، وفقا لما نسب إليها من مخالفة القوانين المعمول بها فى إنشاء و عمل المنظمات غير الحكومية، و التى زاد عددها بعد ثورة 25 يناير ، ما استدعى حصرًا شاملاً للمنظمات الأهلية التى تمارس أعمالها بما يخالف القانون بما فى ذلك تلك الأجنبية منها.⁴

مثل هذه التصريحات المتتالية و المتقابلة هى التى دفعت " جيفرى فيلتمان" مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط للحضور للقاهرة من أجل التأكيد على أهمية العلاقات المصرية الأمريكية مدلا على "أننا ليس لدينا شريكا فى العالم العربى أكثر أهمية من مصر".⁵ وقد ارتبط ذلك بتبدل المشهد السياسى المصرى كثيرا فى الفترة الأخيرة، بصعود للتيار الإسلامى بشكل غالب فى نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية و التى شهدت لأول مرة فى تاريخها مشاركة شعبية غير مسبوقه مع نزاهة دلت عليها مختلف المراقبين والمتابعين لأداء اللجنة العليا للانتخابات المصرية، ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى التكيف مع الوضع الجديد معربة عن استعدادها للتعاون مع التيارات الدينية الجديدة فى مصر و على رأسها "حزب الحرية و العدالة" نتيجة هذا الفوز المتصاعد

1 Victoria Nuland. 2011. Press Briefing by State Department Spokesperson on Raiding of NGOs in Egypt. Retrieved from: <http://egypt.usembassy.gov/pr122911.html>

1 مصطفى سامي. 2011. احتجاجات الخارجية الأمريكية و رفض الوزير المصرى. جريدة الأهرام الرقمى. يوجد في:

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=747070>

2 أشرف بدر. 2011. تصريحات وزير التعاون الدولى. جريدة الأهرام. يوجد في:

<http://gate.ahram.org.eg/News/151898.aspx>

4 <http://egypt.usembassy.gov/pr010512.html>

5 <http://egypt.usembassy.gov/pr010512.html>

لها فى كل مرحلة بعد الأخرى، ما جاء على لسان السيناتور "جون كيرى" رئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى، عندما زار بنفسه مقر جماعة "الإخوان المسلمين" بالقاهرة؛ من أجل الإطلاع مباشرة على اتجاه الإخوان المسلمين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية و مسألة "اتفاقية السلام" مع إسرائيل ومدى التزام "الإخوان المسلمين" بها.¹ وخلال زيارته للقاهرة فى 11 يناير 2012 التقى وليام ليزنر مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة ، حيث أبدى بيرنز استعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم الاقتصادى لمصر حتى تتجاوز أزمته²

وفى تطور لاحق حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية فى 4 فبراير وخلال اجتماع مجلس الأمن الدولى فى ميونيخ من أن الحملة الأمنية التى يشنها المجلس العسكرى الحاكم على منظمات المجتمع المدنى من شأنها أن تهدد المعونات التى تقدمها واشنطن لمصر وقالت "نحن واضعون جدا بأن هناك مشاكل نجمت عن هذا الموقف من الممكن أن تؤثر على بقية علاقتنا مع مصر ونحن لا نريد ذلك، وقد عملنا بدأب خلال العام المتقدم لتخصيص المساعدة المالية وغيرها من أشكال الدعم للإصلاحات السياسية والاقتصادية فى مصر وسيتمين علينا مراجعة هذه الأمور بشكل دقيق عندما يحين وقت اتخاذ القرار كى نقرر ما إذا كنا سنخصص هذه الأموال من حكومتنا أم لا فى ظل هذه الظروف"³. وبتصور أن الإدارة الأمريكية فى مأزق بين رغبتها بل ودفاعها عن تخصيص مساعدات لمصر تبلغ 1.55 بليون دولار بما فيها 1.3 بليون للمساعدات العسكرية فى السنة المالية التى تنتهى فى سبتمبر المقبل، وبين تحذيرات الكونجرس من إن أيام إصدار شيكات على بياض قد أنتهت"، وحيث يجب وفق تشريع أصدره الكونجرس، من إن على وزيرة الخارجية أن تشهد على أن الحكومة المصرية تؤيد التحول إلى الحكم المدنى بما يتضمن تنفيذ سياسة لحماية حرية التعبير والتجمع والحريات الدينية وحكم القانون⁴. فى هذا السياق تجد الإشارة إلى ما إثارة بعض المراقبين من تساؤل حول معنى إثارة مصر لهذه القضية فى وقت تحتاج فيه إلى تفهم ودعم المجتمع الدولى لمواجهة أزمته الاقتصادية علما بأن العلاقات مع واشنطن لا تنسحب عليها فقط بل وكذلك على المؤسسات الدولية وأوروبا.

وبينما تعلن المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة حصلت على ضمانات لاحترام "الإخوان المسلمين" لاتفاقية السلام مع إسرائيل جاء الرد مؤخرا على لسان

1 US embassy in Cairo. 2011. U.S. Senator John Kerry in Cairo, December 10. Retrieved from: <http://egypt.usembassy.gov/pr121111.html>

6 جريدة "المصري اليوم"، 12 يناير 2012

3 IHT, febr- 6-2012.

2 جريدة "الحياة"، 6 فبراير 2012

"عصام العريان" القيادي بجماعة "الإخوان المسلمين" و حزب "الحرية و العدالة" بأن الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان بالاختيار الحر للإرادة الشعبية، لا يمكن أن يعطى أية فرصة للحديث عن أية ضمانات فيما يتعلق بالشأن الخارجى أو الحديث عن أية سياسات دون الحصول على الموافقة الشعبية فلم يعد أحد يستطيع الحديث بالنيابة عن الشعب المصرى.¹

وخلال زيارته فسر جيفرى فيلتمان التأخير الأمريكى بالوفاء بما وعد به اوياما من مساعدات مالية لمصر بالروتين الأمريكى وبالحاجة الى الحصول على موافقة الكونجرس وربط هذا بواقعة مدهامة المنظمات الحقوقية فى مصر ومن بينها منظمات أمريكية وهو ما اصبح يشغل الراى العام الأمريكى ، وقال انهم يتشاورون مع السعودية ومع صندوق النقد الدولى حول تقديم المساعدات للاقتصاد المصرى .

ويلفت النظر ان فيلتمان فى معالجته لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية معتبرا ان المعاهدة لها جذور فى الأمن الإقليمى ، كما ربط احترام مصر للمعاهدة باحتياجات مصر من الاستثمارات الاجنبية ودعم المؤسسات الاقتصادية العالمية واوربا ، فضلا عن علاقتها بالولايات المتحدة.

ومن اهم ما يلفت النظر ايضا فى تصريحات فيلتمان هو قوله ان الولايات المتحدة يجب ان تكون اكثر ادراكا للراى العام المصرى لان الحكومة المصرية ستكون مسئولة بشكل اكثر امام الراى العام المصرى وبالتالي سيكون لذلك تأثير على كيفية ادارة العلاقات الثنائية .

على اية حال، فانه بالنظر الى تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية التى استعرضناه والذى اتسمت السبعينات بتجاوز التوتر الذى شهدته الخمسينيات والستينيات ، واستمر هذا حتى عهد حسنى مبارك ، فانه مع ثورة 25 يناير والبيئة السياسية الجديدة فى مصر تدخل العلاقات مرحلة جديدة سوف تتميز بسياسة خارجية تؤكد استقلالية القرار المصرى وتستجيب وتعكس الراى العام المصرى ، سيكون على الولايات المتحدة ان تتكيف معها ، وان تدرك ان عصر إدارة علاقاتها مع مصر عبر مكالمات تليفونية ومع رجل واحد قد انتهى ، وان إدارة العلاقات مع مصر سوف تتطلب مستوى عال من المهارة والتعامل مع عدة لاعبين² . وفى ظل هذه العلاقة سوف تشهد العلاقات غيوما وربما توترات يتوازى معها ادراك البلدين حاجة كلا منهما للآخر على المستوى الثنائى والإقليمى ، والأرجح ان نمط العلاقات سوف يكون اقرب لنموذج العلاقات التركية الاميريكية والذى يسمح بالاختلافات والتعاون فى وقت واحد .

1 Breaking News. 2011. The Muslim Brotherhood has not guaranteed any commitments to the Cmap David Accord. **Iranian English Radio**. Retrieved from: <http://english.irib.ir/news/political/item/85576-muslim-brotherhood-has-not-guaranteed-any-commitment-to-the-camp-david-accord>

2 Thomas Freedman, "Trust but verify ", IHT, January 19 , 2012.

وعلى الرغم من الغيوم التي أحاطت بالعلاقات المصرية الأمريكية بسبب المنظمات القانونية، وكذا منع عدد من الأمريكيين من السفر، إلا إن ثمة اتفاق بين الخبراء والمحللين في واشنطن على أن مصر، ستظل أهم ما تركز عليه الإدارة الأمريكية الحالية، وربما الإدارات اللاحقة، باعتبار تأثيرات ما يحدث في مصر على منطقة الشرق الأوسط وهي المنطقة التي تعتبرها الولايات المتحدة بالغة الحيوية للمصالح الأمريكية ولم يقلل منها إستراتيجية إدارة اوباما التي اتجهت مؤخرا إلى التركيز على منطقة آسيا - باسيفيك¹.

2 حسين حسونه «الولايات المتحدة والثورات العربية». الشرق الأوسط، 5 فبراير 2012.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، فبراير 2011.
- توماس فريدمان "The Egyptian game"، التربيون، 1 أغسطس 2000.
- حسن نافعة، "سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة: معضلة البحث عن نقطة توازن" في سياسة مصر الخارجية، مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1988.
- جريدة الأهرام، بتاريخ 21 /11 /2009.
- جريدة الأهرام، بتاريخ 19 /2 /2010.
- جريدة الأهرام، بتاريخ 19 /11 /2010.
- جريدة الأهرام، بتاريخ 2 /12 /2010.
- جريدة الأهرام، بتاريخ 3 /2 /2011.
- جريدة الأهرام، بتاريخ 17 /3 /2011.
- جريدة الشروق، بتاريخ 1 /12 /2011.
- جريدة نهضة مصر، بتاريخ 29 /3 /2010.
- محمد حافظ إسماعيل، "أمن مصر القومي في عصر التحديات"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1987.
- محمد حسنين هيكل، "الانفجار 1967"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1990.
- محمد عبد الهادي علام، "خريف الدبلوماسية المصرية"، مكتبة مدبولي، 2010.
- هيرمان ايلتس، "الولايات المتحدة ومصر: في عشر سنوات على كامب ديفيد"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Alfred Atherton, Jr, 1988, "Egypt and the US Interests", Foreign Policy Institute, Washington, D.C. March.
- Amin El Sayed Shalaby, 1992, "Egypt's Foreign Policy 1952-1992 "Security Dialogue, SAGE Publication, PRIO, No.3.
- CRS Report for Congress, Egypt: Background and U.S. Relations, March 29, 2007.
- Geoffrey Aronson, 1986, "From sideshow to center stage: US policy toward Egypt 1940-1956", Lymme Reinner Publisher.
- Heikel, Mohamed, 1978, "The Sphinx and the Commissar", London: Collins.

- Joseph Lorenz, "Egypt and the Arabs", (Boulder, co.: West view 1990).
- P.J. Vatikiotis, 1978, "Nasser and his Generation", Palgrave Macmillan.
- Raymond Baker, 1990, "Sadat and After" Harvard University Press.
- Said Abdel Moneim, 2000, "A Case of Historics", "El Ahram Weekly" August 17.
- William Quandt, "American-Egyptian Relations", American Arab Affairs.
- World Politics Review, November 15, 2010.

ثالثاً: المواقع الألكترونية:

- <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/11/30/statement-nsc-spokesman-mike-hammer>.
- <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2010/11/152097.htm>Office of the Spokesman.
- <http://www.investment.gov.eg/ar/highlights/Pages/America23-03-2010.aspx>.